استخدام نموذج 5C's في منح ألائتمان للمختبرات الطبية الخاصة (نموذج مقترح)

الأستاذ الدكتور عبد السلام لفته سعيد

الباحث علاء احسان علي

المستخلص

تعتبر المختبرات الطبية الخاصة جزءا" من منظومة الرعاية الصحية ذات اهمية كبيرة في توفير امكانيات الكشف عن الامراض عن طريق اجراء التحاليل المختبرية وان عمل هذه المختبرات يمثل الركيزة الاساسية التي يعتمد عليها الطبيب في التشخيص ونظرا"لهذه الأهمية الكبيرة للمختبرات الطبية برزت ضرورة توفير الدعم لها سواء كان دعم حكوميا" اوغير حكومي والذي من شأنه ان يعزز من امكانيات وتقنيات المختبرات الطبية وذلك عن طريق توفير قروض مصرفية لهذه المختبرات ,ومن المعروف ان اي عمل مصرفي تكون فيه نسبة من المخاطر ومن اجل تسليط الضوء على المخاطرة الائتمانية التي تنتج عند منح القروض للمختبرات الطبية الخاصة قام الباحث بتحليل هذه المخاطرة عن طريق استخدام الية علمية هي (5C's) والتي تتناول كل من عناصر الشخصية ورأس المال والقدرة والضمان والظروف للعميل طالب القرض .وقد خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات اهمها أمتلاك جميع أصحاب المختبرات المؤهلات التي تدعم عملية الحصول على القرض والتي تقلل من احتمالية حصول مخاطرة ائتمانية كبيرة عند منح القرض.وخرج البحث بمجموعة من التوصيات أهمها دعوة كلا"من المصارف ووزارة الصحة العراقية الى توفير الدعم للمختبرات والسعي الى تطوير واقع المختبرات الطبية الخاصة عن طريق توفير القروض المصرفية.

Abstract

The private medical laboratories, which are part of the health care system is of great importance in providing the possibilities of detection of diseases by conducting laboratory and the work of this laboratory is the main foundation upon which the physician in diagnosis and because of "the great importance of the laboratories of medical emerged the need to provide support to them whether government support or not government, which would enhance the possibilities and techniques of medical laboratories and by providing bank loans to these laboratories, it is defined that any banking business in which the ratio of risk and to shed light on the credit risk that result when granting loans to the laboratories of medical for the researcher analysing this risk through the use of scientific mechanism is (5C's) and dealing with all of the elements of personal and capital, capacity and security and the circumstances of the client student loan Find out has a set of conclusions including Possession of all the owners of qualified laboratories that support the process of obtaining the loan and that reduce the likelihood of obtaining a credit risk when granting the loan.Find out and a set of recommendations including Both call "from the banks and the Ministry of Health in Iraq to provide support to the laboratories and the pursuit Aali development of the reality of medical laboratories through the provision

المقدمة:

تعد مختبرات التحاليل الطبية ذات اهمية كبيرة في التشخيص والكشف عن الأمراض, والتي قد تصيب الأنسان حيث لوحظ أن ما نسبته 50% من الأمراض يمكن الكشف عنها وبشكل مبكر في حال عمل الاختبارات الطبية من التحاليل المناسبة وفي الوقت المناسب, ومما لا شك فيه ان للمختبرات الطبية دور مهم في مساعدة الطبيب في أختبار أو تحديد التشخيص المناسب لمرض معين من قائمة التشخيصات المطلوبة, ومن ثم اعطاء العلاج المناسب للمريض والذي يسهم في تحسنه, او لأثبات تشخيص سريري ومتابعة تقييم درجة التغير في هذا المرض , وان وجود هذه المختبرات وأمتلاكها لأصناف التحاليل المتعددة وتوفر هذه التحاليل ,يمثل العنصر الأساسي في تسهيل الحصول على نتائج كشف للأمراض , ولكون احتياجات المواطن لهذه ألمختبرات أصبحت بصورة كبيرة ,نتيجة ألتوسع في العدد السكاني بالعراق,وقلة أعداد المستشفيات ألحكومية او اقتصارها في مناطق محددة ,وكثرة ألزخم عليها. برزت اهمية توفير مختبرات طبية أهلية تلبي حاجة ألمواطنين ,ويجب أن تكون هذه المختبرات ذات مواصفات عالية من حيث دقة ألتحاليل وأمتلاكها امكانيات وقدرات في ابراز نتائج تحاليل طبية جيدة وذات دقة عالية وموثوقة من قبل الأطباء و ألمراجعين لتلك المختبرات .

ومن أجل تطوير واقع هذه ألمختبرات وألحصول على مختبرات متميزة من حيث أمتلاكها الى ألاجهزة وألادوات والمستلزمات المختبرية الحديثة , وذات تكنلوجيا متطورة ومواكبة التطور الحاصل في مجال المختبرات الطبية ,ظهرت أهمية توفير الدعم المالي لهذه ألمختبرات من خلال العمل على توفير قروض مصرفية تساعد وتشجع العمل في المختبرات الطبية ,ألا ان هذه العملية لا تقوم بها المصارف الا بعد قياسها بعملية التحليل الأئتماني أي تحليل ألمخاطرة الائتمانية لعملية منح القروض.

و المخاطرة الائتمانية هي أهم المخاطر التي تواجهها المصارف، والناتجة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى انواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للمصرف من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلاً وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا اذا كان من الصعب القضاء عليها.وعليه فأن المخاطرة الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الاصلي المقترض وفوائده إلى المصرف المقرض عند تأريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني.

لقد تناول هذا البحث موضوع أستخدام نموذج ال(5C's) في منح الائتمان للمختبرات الطبية الخاصة والتي تعتبر من المؤسسات الصغيرة والتي شملت الدراسة وضع حجر الاساس او رسم الطريق نحو سياسة جديدة تهدف إلى توفير قروض مصرفية لانشاء او توسيع مختبرات طبية خاصة بما يساهم في خدمة الاقتصاد وكذلك الخدمة الصحية التي تقدم للمرضى باعتبار المختبرات الوسيلة التي يتم من خلالها تشخيص الامراض ومعرفة انواعها ومسببها والتوصل من خلالها إلى تشخيص سريري يساعد الطبيب في رسم صورة للمرض الذي قد يصيب الانسان وطريقة علاجه.ومعرفة المخاطرة المتولدة من عملية منح هذا القرض وتحليل هذه المخاطرة عن طريق الاعتماد على الية التحليل المعروفة ب 5C's, والتي تمثل عناصر (الشخصية,رأس المال,القدرة,الضمان,الظروف)

المبحث الاول منهجية البحث ودراسات سابقة

اولاً: مشكلة البحث

على الرغم من أهمية المختبرات الطبية الاهلية في العراق الا أنها تفتقر الى الدعم الحكومي وغير الحكومي, وخاصة الدعم المالي(مجال البحث), ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة البحث عن طريق التساؤلات التالية:

1- مامدى رغبة اصحاب المختبرات الطبية الاهلية بالحصول على القروض المصرفية و ما هو حجم تلك القروض المطلوبة و ما هي اهم اغراضها و الطرق المفضلة للتسديد.
2- هل يمتلك اصحاب المختبرات الطبية الاهلية الشخصية المطلوبة من قبل المصارف لعملية الاقراض.
3- ماهو حجم رؤوس الاموال المتوفرة لدى المختبرات الطبية من خلال ماتمتلكه من اجهزة و معدات مختبرية و اثاث و غيرها.
4- ما هي القدرات المالية التي تمتلكها المختبرات الطبية من حيث ايرادتها و مصروفاتها و مدى توافقها مع متطلبات القروض المصرفية.
5- ما هي الضمانات التي يمكن ان تقدمها المختبرات الطبية و مدى توافقها مع متطلبات القروض المصرفية .
6- هل هناك تأثير للظروف الاقتصادية و الموسمية و الحكومية على عمل المختبرات الطبية الاهلية.

ثانيا": اهمية البحث.

يكتسب البحث اهميتهُ من أهمية القطاع الصحي و دوره في خلق مجتمع يتمتع بمستوى عالي من المعايير الصحية التي تؤهل افراده للعمل بافضل صورة.اضافة الى أهمية المختبرات الطبية تنبع من حقيقة ان العملية الصحية هي مجموعة من الفعاليات المترابطة و التي تشكل الفحوصات و التحاليل الطبية احدى ركائزها الاساسية من خلال التشخيص الصحيح للحالة الصحية و المتابعة الدقيقة للمرضى. ومن أجل ضمان أهلية المختبرات و رفع كفاءة أداءها و الوصول الي توفير مختبرات ذات تقنية عالية و يتم ذلك من خلال توفير قروض تسهم في رفع مستوى اداء العمل لتلك المختبرات.ويعد البحث حلقة وصل بين العمل المختبري و العمل المصرفي بما يؤدي الى امكانية توفير قروض مصرفية الى المختبرات و تحليل المخاطرة الناتجة عن عملية منح القرض عن طريق آلية علمية تسمى(5C's).

ثالثا":هدف البحث.

التحليل الأئتماني للقروض المصرفية التي يمكن ان تقدم الى المختبرات الطبية الاهلية , بأعتماد اسلوب ال(5C's) في منح الأئتمان لتلك المختبرات, محللين كل من شخصية أصحابها ورؤس أموالها وقدراتها المالية وضماناتها وظروفها بما يمكن أن يكون أساسا" لدعوة المصارف لتقديم تلك القروض.

رابعا": فرضية البحث.

من خلال التحليل الأئتماني للمختبرات الطبية الأهلية مجال الدراسة على وفق أسلوب ال(5C's) يمكن الوقوف على المخاطرة الائتمانية لها واثبات انها مؤهلة لتسديد القروض التي يمكن ان تقدم لها من قبل المصارف,.وبالتالي يمكن تطوير هذه المختبرات من خلال هذه القروض.

خامسا": اسلوب و ادوات اجراء البحث.

يقتصر البحث على تحليل المخاطرة الائتمانية لقروض المختبرات الطبية الاهلية وفق آلية علمية هي(5C's) من خلال اجراء المقابلات المباشرة مع اصحاب المختبرات الطبية الاهلية من المعنيين بالموضوع.اعتماد استمارة فحص(Checklist) (مرفق رقم 1) مستنبطة من متطلبات عملية التحليل للمخاطرة الائتمانية.اضافةالى تحليل نتائج الفحص اعتماداً على الحدود الدنيا و الحدود العليا و المتوسط الحسابي فضلا عن النسب المئوية .عمد الباحث الى التحليل المالي في تحديد قدرات المختبرات الطبية, فقد وقف على مجمل الايرادات السنوية للمختبرات و المصروفات السنوية ايضا و بالتالي معرفة صافي الارباح , مع عدم اهمال الاندثار السنوي لكل من الاجهزة و الاثاث المختبري.

سادساً": وسائل جمع البيانات و المعلومات.

تمثلت عملية جمع البيانات و المعلومات اللازمة لانجاز البحث في جانبين :الجانب النظري: اعتمد على ما متوفر من المراجع و الادبيات العربية و الاجنبية من كتب و دوريات و التصفح في شبكة المعلومات الدولية(Internet) و كذلك المعلومات المتعلقة بالمختبرات الطبية.وفيالجانب العملي: اعتمد الباحث في الجانب العملي على عدة وسائل للحصول على البيانات و المعلومات المطلوبة اهمها الزيارات الميدانية المستمرة الى المختبرات الطبية الاهلية في مناطق متعددة من بغداد و المعايشة لتشخيص الواقع.واستمارة الفحص(Check list) و التي تم اعدادها على وفق الية(5C's) و التي تمثل(الشخصية, رأس المال, القدرة ,الضمان, الظروف).اضافة الى المقابلات مع اصحاب المختبرات و العاملين فيها و الاطلاع على واقع تلك المختبرات الطبية و ماتحويه من عاملين و اجهزة و اثاث و مستلزمات عمل و التعرف على احتياجات العمل و ظروفه.وكضلك البيانات المالية للمختبرات عينة الدراسة و التي تبين مايحويه المختبر من ممتلكات و اسعار تحاليل كل مختبر .

سابعا": مجتمع وعينة البحث.

يتمثل مجتمع البحث في المختبرات الطبية الاهلية في العراق ولكون هذه المختبرات يتركز عدد كبير منها في بغداد و هي تتشابه فيما بينها و بين المختبرات الطبية في المحافظات فقد عمد الباحث الى أختيار عينة منها في محافظة بغداد تتكون من عشرين مختبرا" (6) منها في الكاظمية و (3) في الحرية و (4) في الغزالية و (4) في الحارثية و مختبر واحد لكل من بغداد الجديدة, الزعفرانية , اليرموك.

المبحث الثاني– الأئتمان المصرفي

اولاً: القروض المصرفية.

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للمصرف، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات نظراً للأهمية التي تحتلها القروض على مستوى نشاطات الأفراد. ولقد وردت تعاريف عديدة للقروض المصرفية منها بانه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أو معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في قرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد(الخطيب، 2005: 4). او هو العلاقة بين طرفين أحدهما دائن وهو المقرض والآخرين وهو المقترض وهي تمثل بمفهومها العام أن الطرف الأول يقدم مقداراً من المال وبصورة عاجلة إلى الطرف الثاني لكي يستخدمه وفي مجال معين متفق عليه مسبقاً ويترتب على الطرف الثاني أعادة المبلغ بقيم آجلة وفي وقت وتاريخ معين(سعيد، 2000: 69). وتوجد تصنيفات متعددة لأنواع القروض، حيث تصنف القروض بحسب آجالها الى قروض قصيرة الأجل ومدتها لا تزيد عن سنة وتستخدم في تمويل النشاط الجاري للمنشآت.وقروض متوسطة الأجل يمتد أجلها الى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات مثل شراء آلات جديدة، وقروض طويلة الأجل تزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشاريع الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع مثلا (عبد الحميد، 2008: 113). كما تصنف القروض بحسب الأغراض إلى قروض استهلاكية يكون الغرض منها شراء سيارة او اثاث مثلا، إلا أن بعض المصارف لا تحبذ أعطاء قروض للموطنين لشراء مثل هذه السلع المعمرة وذلك لأن قدرة الموظف أجمالاً على الدفع تتوقف على استمراره بالوظيفة و يمكن أن تتأثر بانتهاء خدماته أو بمرضه، لذلك فان المصارف تطلب سعر فائدة أكبر على القروض الاستهلاكية لأنها تتضمن مخاطرة كبيرة (أبو حمد وقدوري، 2003: 235). والقروض الإنتاجية(صناعية) التي يكون الغرض منها إنتاجي أي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء مواد خام أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للشركة وتشجع المصارف المركزية عادة المصارف التجارية على أعطاء هذه القروض لأن في ذلك دعم للاقتصاد الوطني(الشنباري، 2006: 84). كما تصنف القروض من حيث القطاعات الاقتصادية المستفيدة الى قروض إسكان تمنح للسكن العائلي، ومدتها تتجاوز (20) سنة ويأخذ المصرف دخل المقترض بالاعتبار، ويتم تسديد القرض وفوائده على دفعات شهرية، ويتم رهن العقار وكذلك كفالات شخصية يطلبها المصرف (شيخ عثمان، 2009: 51).والقروض الصناعية التي يطلبها الحرفيين والمصانع ويتم منحها لآجال متوسطة أو طويلة وذلك وفقاً للدورة الصناعية للجهة المقترضة (أبو حمد وقدوري، 2003: 237). والقروض الزراعية التي تقدم للمزارعين لشراء بذور أو أسمدة أو تراكتورات زراعية, وتمنح لآجال قصيرة أي لأقل من سنة بحسب الموسم ولا شك أن هناك مخاطرة عالية لهذا النوع من المقروض وذلك بسبب تأثير العوامل البيئية على المحصول فضلاً عن تأثير الأمراض إذا لم يتم التحكم فيها والقضاء عليها, وقد تعطي هذه القروض لعدة سنوات في حالة تمويل شراء آلات زراعية أو شراء ماشية أو في حالة أجراء تحسينات جذرية، وفي كثير من الدول توجد هناك مصارف متخصصة تقوم بمنح القروض بشروط سهلة وبأسعار فوائد قليلة, وذلك مساهمة منها في التنمية الاقتصادية (رشيد وجودة، 1999: 107).و تصنف القروض بحسب المقترضين إلى قروض للقطاع الخاص وهو ما يمنح لأشخاص القانون الخاص من الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارين كالشركات والمؤسسات الخاصة،

وقروض للقطاع العام وهو ما يمنح للجهات العاملة كالدولة والمحافظات ووحدات الحكم المختلفة (حسن، 2011: 62) . و تصنف القروض بحسب الضمان الى قروض بضمان شخصي التي يكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد وثقته في تنفيذ هذا الوعد مستنداً إلى شخصية المدين. وقروض بضمان عيني يقدم المدين ضماناً عينياً لتسديد دينه عادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من القرض في حالة الصفقات الكبيرة أو ذات المخاطر(WWW. Zalgeria. Com, 2010).

وتعد القروض المصرفية أساس العمل المصرفي لما لها من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونها تعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية، وتنبع أهميتها بسد حاجة الأفراد، والمؤسسات وأصحاب المهن، والقطاعات الاقتصادية كافة اذ قلما نجد في الحياة العملية نشاطاً يعتمد كلياً على موارده الذاتية فقط، بل تسعى إلى مساندة رأس المال عن طريق القروض المقدمة إليها من المصارف. (الزيدانيين، 1999: 43). ويمكن تلخيص أهمية القروض المصرفية للمصرف مانح القرض وللمقترض (أفرادا او شركات) وللمجتمع اذ تعد وظيفة منح القروض والتسهيلات المصرفية من الوظائف الأساسية للعمل المصرفي و يتم استخدام نسبة من موارده المختلفة (ودائع ومدخرات) في شكل قروض وتسهيلات تمنح للجهات المقترضة، وتحقق المصارف من وراء ذلك عوائد مالية تشكل النسبة الكبرى من الأرباح المتحققة من النشاط المصرفي. كما ان القروض والتسهيلات المصرفية تمكن المقترض من تغطية العجز المالي الذي قد يشل حركة نشاطه فهو بذلك يفتح المجال أمام شركة الإنتاج والنمو في مجالات العمل المختلفة ويمكن الوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها والاستمرارية في ممارسة أعمالها. واخيرا فانها تساعد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بفسح المجال أمام خلق فرص استثمارية جديدة أو التوسع في الأنشطة الحالية وفي جميع الأحوال يترتب على ذلك زيادة في الإنتاج والخدمات التي تؤدي إلى فتح مجالات جديدة للتوظيف، وزيادة مستوى الدخل لأفراد المجتمع وتحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية (حسن، 2011: 53-54). وبذلك تعد القروض المصرفية من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن في الجانب الأخر يعد أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كبيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه فالائتمان المصرفي والتي تمثله حالة القروض المصرفية يكون في حالة انكماشه يؤدي إلى الكساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وفي كلتا الحالتين تسبب آثارا اقتصادية غاية في الخطورة. (WWW. lefpedia. Com, 2009).

ثانيا": مفهوم ألمخاطرة الائتمانية ووسائل وتقنيات التخفيف منها :-

أن طبيعة العمل المصرفي تحتم التعامل مع المخاطر لوجود فترة زمنية فاصلة بين نشوء الائتمان وسداده، والعمل المصرفي شأنه شأن كافة الأعمال قائم على نظرية الاحتمالات، يراد فيها الفشل كما يراد فيها النجاح، وللنجاح أسبابه وللفشل أسبابه أيضاً، والأخذ بأسباب النجاح هي الطريقة إلى الوقاية من الفشل وتجنب مخاطر الائتمان.(سعيد،2011: 210).ولقد وردت عدة تعاريف للمخاطرة الائتمانية منها فشل المدين في سداد الدين، أو الفوائد المترتبة عليه أو سدادها بأقل مما هو متفق عليه(سالم، 2010: 35). او هي مخاطرة عدم تسديد الفوائد أو

أصل المبالغ أو كلاهما للأوراق المالية والقروض في الوقت المحدد. (Hempel, 1994: 68). كما ويعرف الباحث المخاطرة الائتمانية كونها احتمالية خسارة المصرف نتيجة عدم وفاء (العميل المقترض) بالتزاماته اتجاه المصرف بتسديد المستحقات المرتبة عليه وبالشروط والأوضاع والفترة المتفق عليها مسبقاً. وبخصوص وسائل وتقنيات التخفيف من مخاطر الأئتمان فلابد من القول أن حدوث التعثر المصرفي أمر طبيعي بشرط إلا تتجاوز الديون المعدومة النسبة المقررة لكل مصرف وبشرط نهج مجموعة الوسائل المعروفة للحد من تعثر الديون التي تبدأ بشفافية منح الائتمان وسلامة قرارات المنح والتنفيذ الأمثل لشروط القرارات الائتمانية والمتابعة الدورية وغير الدورية للحالات الائتمانية والوقوف عن كثب على تطورات مؤشراتها واتخاذ الإجراءات الواجبة حينه (الشواربي، 2007: 135).وتتبع المصارف عادة العديد من الوسائل للتخفيف من مخاطرة الائتمان من أبرزها دراسة عناصر منح الائتمان التي تقوم على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده إلى المصرف في المواعيد المحددة بحسب الاتفاق، والتي ينبغي أن يتبعها مسؤول الائتمان لأنها الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد (أرشيد وجودة، 1999: 215).وأن أحد العوامل المهمة التي تقلل من المخاطرة الائتمانية هي الإصرار على مبادئ الائتمان الأساسية (مبلغ القرض، المدة، مصدر التسديد، رأس مال المقترض وأدبياته وقدرته ورغبته في التسديد) (عقل، 2006: 296). كما يمكن تقليل المخاطرة الائتمانية من خلال التنويع (Diversification) بحسب شرائح القروض، وكذلك قطاعياً وجغرافياً لأن التنويع يحمي المصرف من تكدس المخاطرة (Risk concentration). فلو قام المصرف بتركيز قروضه في قطاع معين فان أي خلل في ذلك القطاع يؤدي إلى آثار ملحوظة أو مهمة على أرباح المصرف (عبد الله والطراد، 2006: 114). كما ان التأمين على الائتمان (Insurance of Credit) يعد اسلوبا لتخفيف مخاطر الائتمان فمن الممكن أن يطلب المصرف من العميل أن يؤمن لصالح المصرف من خطر عدم السداد لدى شركة التأمين، فإذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق يحق للمصرف أن يحصل على التعويض المناسب من شركة التأمين، كما قد يطلب من العميل أن يؤمن لصالح المصرف على الضمانات المقدمة منه للعملية الائتمانية (الدسوقي، 2009: 145).أن التأمين يعمل على تحسين الائتمان (Enhan Cement of credit) عن طريق تخفيض مخاطرة الائتمان حيث انه يكفل المقترض ويؤمن أعادة الدفع في حالة نكوله (Rejda, 2008: 29).وهناك التسنيد أو التوريق (Securitization) الذي يسهم إسهاماً كبيراً في عملية التحوط من المخاطرة الائتمانية من خلال تنويع محفظة القروض وتوزيع المخاطرة على قاعدة عريضة من المستثمرين، وأن عملية التوريق يمكن توصيفها على أنها استنساخ ورقة مالية مماثلة للأوراق المالية الحكومية من حيث انخفاض مستوى المخاطر وذلك على الرغم من أن الأصل الذي استنسخت منه تلك الأوراق هي قروض تتسم في الأصل بارتفاع مستوى مخاطرها (هندي، 2006: 426).كما ان المراقبة (monitoring) لأنشطة المقترضين يضمن المصرف امتثالهم للمواثيق التقييدية، ومن ثم فرض أو تقوية هذه المواثيق إذا لم يأخذ بها المقترضون، ويلاحظ أن الحاجة لتفعيل المراقبة يبرر قيام المؤسسات المالية الناجحة بانفاق المبالغ الكبيرة في سبيل تدقيق وتجميع المعلومات المتعلقة بأنشطة المقترضين (Mishking & Eakins, 2000: 621).اما الكفالات (Guoranties) فتساعد الضمانات في تحسين جودة الائتمان، والكفالات التجارية ذات أهمية بالغة بوصفها أداة للسيطرة على المخاطرة الائتمانية في المصارف التقليدية.كما ان القروض المجمعة (Cumulation Loans) بهدف توزيع المخاطر من جهة، وتعزيز ورفع مستوى الدراسات الائتمانية من جهة أخرى، حيث أن مشاركة أكثر من مصرف في الدراسة

تعطيها درجة أعلى من المصداقية والدقة (WWW. Kantakji. com). واخيرا هناك الأرصدة المعوضة (Compensating Balaces) اذ تبقي الشركة المقترضة على جزء صغير من القرض لدى المصرف لتؤكد رغبتها الطيبة في التعامل، أن الأرصدة المعوضة تجعل المصرف يراقب المقترضين بفاعلية أكثر ولهذا فهي تعد أداة من أدوات إدارة المخاطر الائتمانية بسبب تخفيضها لدرجة تلك المخاطرة في المصرف (Mishikin&Eakins,2000:633).

ثالثا- آليات تقييم الائتمان المصرفي:

تقوم هذه العملية على تقييم قدرة المقترض في تسديد أصل القرض وفوائده إلى المصرف في المواعيد المحددة حسب الاتفاق ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات الواجب أتباعها من قبل مسؤول الائتمان لأنها الأساس المعتمد لمعرفة قدرة الزبون على السداد. وقد تسمى بعناصر منح الائتمان (أرشيد وجودة، 1999: 215). وقد يدعوها البعض الآخر بالمعايير المرتبطة بالمقترض (الزيدي، 2000: 206). واول الية او نموذج هو المعايير الائتمانية المعروف بـ(5C's) وهي أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض والتي طبقاً لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب الخمسة لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان (الزبيدي، 2002: 130) (Rose, 2002: 528)(العلاق، 1998: 90).واول هذه العناصر الشخصية (Character) التي تعد الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فان أهم مسعى عند أجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة (Sinkey, 1998: 503-512). وهي تعني أن يتمتع طالب القرض بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته. (حسن، 2011: 22).والعنصر الثاني هو قدرة العميل (Capacity) التي تعني قدرته على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان وعليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو أية مصارف أخرى (Rose, 2005: 533). اما العنصر الثالث فهو رأس المال (Capital) وهو ما يمتلكه العميل، أي ثروته أو أملاكه، أو ما يمتلكه من أسهم وأملاك وقروض طويلة الأجل قد منحها للغير. كما يعني رأس المال محاسبياً جميع الأصول (المنقولة وغير المنقولة) التي يمتلكها العميل مطروحاً منها الخصوم (سعيد، 2011: 219).ويرى الشماع أن رأس المال يتمثل بمصادر التمويل التي تكون من حق الملكية والمطلوبات (الشماع، 1992: 239) ، ويرى الشمري أن رأس المال يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك (الشمري، 2008: 68). وهناك الضمان (Collateral) وهو عبارة عن الأصول التي يضعها المدين لتوثيق الائتمان، ويعد الضمان نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد، ويجب أن تتوافر في الضمان شروط معينة منها قابليتها للتسويق والتصفية، وتعد الضمانات وسائل تكميلية لاستكمال عناصر الثقة المتوفرة أصلاً فهي أسلوب لتخفيف درجة المخاطر التي تتضمنها التسهيلات الائتمانية وليس لدرئها (علي، 2005: 34). ويرى(مطر، 2003: 354) أن الضمان هي مجموعة الأصول التي يضعها العميل

تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ويصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد، وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان أو قد يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل.واخيرا هناك الظروف المحيطة (Conditions) حيث يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، و تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها (Jessup, 2000: 468).

والالية الثانية تعرف بآلية (5Ps) حيث تركز على مجموعة من المعايير اولها المقترض (People) حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة عامة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وكذلك أخلاقياته من حيث الاستقامة والمصداقية عن طريق جمع المعلومات التفصيلية عنه من خلال ما متوفر من مصادر داخلية أو خارجية. وهناك الغرض من الائتمان (Purpose) الذي يحدد مدى إمكانية الاستمرار في دراسة الطلب المقدم أو التوقف عن دراسة طلب الائتمان، والغرض من الائتمان يفترض كونه واضح وتفصيلي ويرتبط به نوع ومبلغ الائتمان الذي سوف يتم منحه للمقترض. كما هناك القدرة على السداد (Payment)أي دراسة احتمالية إمكانية العميل في تسديد القرض وفوائده بما فيها مصادر الأموال اللازمة للتسديد، وكذلك توقيت هذا التسديد. ورابع هذه العناصر هو الحماية (Protection) أي استكشاف احتمالات توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض، وذلك من خلال تقديم الضمانات أو الكفالات التي سوف يقدمها العميل وذلك سواء من حيث قيمتها العاملة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته بتسديد أصل القرض وفوائده. واخيرا هناك التوقعات (Perspective) وتسمى أيضاً النظرة المستقبلية ومضمون ذلك ينحصر في دراسة المناخ الاقتصادي العام الذي يعمل فيه كل من العميل والمصرف، ومؤشرات الاقتصاد مثل نسب التضخم ومعدلات النمو(الزبيدي، 2002: 152-155).

وهناك الية ثالثة هي آلية (PRISM) اذ يرى بعض الكتاب أن أنموذج (PRISM) أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني وقراءة المستقبل وأنه يعكس جوانب القدرة والضعف لدى العميل حيث يرتكز على القصور (Perspective) والقدرة على السداد (Repayment). والغاية من الائتمان (Intention or purpos).والضمانات (Safeguards). والإدارة (Management) (WWW. Iefpedia. Com. 2009).

اما الالية الرابعة فهي آلية النظام التمييزي و التجريبي حيث يرى البعض وجود الية اخرى تعتمدها المصارف التجارية و تلجأ إلى استخدام نوعين من النظم لتحليل القروض والائتمان، الأول يعرف بالنظام التمييزي (Judgment system)، والثاني بالنظام التجريبي (Empirical system). (الزبيدي، 2000: **207**).والنظام التمييزي يظهر مدى قدرة إدارة الائتمان في المصرف التجاري في تحديد قابلية المقترض وقدرته في إعادة القرض وفائدته بتاريخ استحقاقه.اما النظام التجريبي فهو ما يعرف بنظام النقط
(Credit score) فانه يتمثل بإعطاء نقطة لكل خاصية متوفرة عن طالب القرض، ومقارنة هذه النقاط مع معايير قياسية موجودة.

رابعا" : المختبرات الطبيـة-

علوم المختبرات الطبية هي استخدام تقنيات وأجهزة ذات تركيب خاص وألية معقدة مع تطبيق للمعرفة النظرية لإجراء التحاليل الطبية على عينات الأنسجة والدم وسوائل الجسم الأخرى . وتعطي التحاليل والطرق التي يجريها أخصائي المختبرات الطبية أو العاملين في مجال المختبرات الطبية النتائج الدقيقة للكشف عن الأمراض التي تصيب الإنسان (www.tbeeb) . ولقد أوضحت الجمعيات المهنية والجامعات الأكاديمية العالمية إن علوم المختبرات الطبية السريرية مهنة تتميز بكونها تختلف عن ممارسة الطب.و تتميز بكينونتها المعرفية ونطاق ممارستها المستقلين والتي تعرف محتوياتها ومكوناتها ذاتيا .و ممارسيها يمتازون بتقنيات تمكنهم من ممارسة العمل ألمختبري .و تشترط على ممارسيها الكفاءة في المبادئ العلمية والتقنية والإدارية والبحثية ومعايير عالية للأداء والسلوك المهني (www.arabslab.com).

وان علوم المختبرات الطبية تتميز بكونها تمثل تصميم وتنفيذ وأداء وتقييم ورفع التقارير وتفسير وإيجاد الروابط السريرية للاختبارات السريرية ,وإدارة الجوانب المتعلقة بهذه الخدمات وان اختبارات المعامل (المختبرات) السريرية تستخدم لأغراض تشخيص ومعالجة الأمراض ومراقبة الحالات المرضية والوقاية من الأمراض, وكذلك إجراء البحوث للاستشارات والتعليم وإدارة المعلومات والتسويق والإدارة ولها قانون اخلاقي،وان العاملين في المختبرات , بوصفهم اعضاء في فريق تقديم الرعاية الصحية مسؤولون عن التأكد من الحصول على نتائج فحص صحيحة وموثوق بها تسهم في التشخيص والمعالجة والنقاهة والوقاية من الحالات المرضية . وتتحقق الجودة في اختبارات المعامل السريرية عن طريق اجراء الاختبار الصحيح على الشخص الملائم في الوقت المناسب والحصول على نتائج مختبرية صحيحة بأقل التكاليف (www.alaseka.ahlanontada.com) . وكذلك تشمل الجودة في الحصول على اختبارت ذات نتائج دقيقة تهدف الى تحقيق التكامل مع اطراف نظام الرعاية الصحية للتحقق من الاستخدام الامثل لخدمات الاختبارات المعملية السريرية , وتصميم وتطبيق وتقييم عملية اعداد وتدريب العاملين في المختبرات السريرية والتعليم المستمر والتطوير والترقية المهنية لملاكات المختبرات المهنية , ونشر الوعي والفهم حول استخدام المختبرات السريرية (www.alaseka.ahlanontada.com).

اما بخصوص العاملين في المختبرات الطبية فتشمل مجالات المختبرات الطبية اكثر من مسار مهني واحد وكذلك المستوى العلمي, فهناك تخصص فنيو المختبرات الطبية والذي يكون سنتان من الدراسة ويتميز بالمقدرة على جمع ومعالجة وتحليل العينات البايولوجية ,والقيام بالأجراءات المختبرية وكيفية استخدام الاجهزة والتقنيات الحديثة والتي تدخل من ضمن العمل المختبري وايجاد الروابط بين النتائج المختبرية مع الامراض والظروف او الحالات المعروفة . وكذلك يوجد خريجو علوم المختبرات الطبية والذي يكون فيه مجال الدراسة مجال علمي اوسع (البكالوريوس) في اختصاص التحليلات المرضية او التقنيات الاحيائية وبهذا لاينحصر دورهم في القيام بالاجراءات المختبرية بما فيها التحاليل المتقدمة ولكنهم يقومون ايضا بتقديم وتفسير النتائج والعمل على تكامل البيانات وحل المشاكل والاستشارات والقيام في البحوث واكتشاف طرق فحص جديدة وتكون فيها مدة الدراسة من اربعة الى خمس سنوات . ويمكن تطوير مجال الدراسة لتشمل الحصول على دراسات عليا في تخصص المختبرات الطبية وعمل التحاليل المرضية كشهادة الدبلوم العالي او الماجستير او الدكتوراه في التخصصات المختبرية (www.arabslab.com). وان خريجوا اقسام علوم المختبرات الطبية في مجالاته المختلفة يكونون مؤهلين للعمل

في اي من مجالات المختبرات الطبية كأن يكون في الكيمياء السريرية (كيمياء الامراض) , بنك الدم ونقل الدم , الاحياء الدقيقة الطبية وتشمل علوم وامراض البكتريا الطفيليات والفايروسات والفطريات , وكذلك امتلاكهم فرص عمل في مجالات التقنية الحيوية , مراكز الابحاث الطبية, ومختلف مجالات الصحة العامة (www.collegs.ksu.edu.sa) .

على ان لعمل المختبرات الطبية اهمية كبيرة حيث لوحظ بأن ما نسبته 50% من الامراض يمكن الكشف عنها وبشكل مبكر في حال عمل الاختبارات الطبية المناسبة , ومما لا شك فيه ان للمختبرات الطبية دور مهم في مساعدة الطبيب في اختيار او تحديد التشخيص المناسب لمرض معين من قائمة التشخيصات المطلوبة ومن ثم اعطاء العلاج المناسب للمريض والذي يسهم في تحسينه , او لأثبات تشخيص سريري ومتابعة وتقييم درجة التغيير في هذا المرض, وتساعد في مراقبة تركيز بعض مكونات الجسم مثل الاملاح خلال المعالجة بالسوائل او مراقبة مستوى دواء معين مثل قياس سكر الدم (الجلوكوز) اثناء اعطاء مريض السكر علاج الانسولين مما يسهل على الطبيب ويختصر عليه الكثير من العناء والوقت في تشخيص معظم الحالات وعلاجها في وقت قليل وبشكل سليم ودقيق (www.jazannurses.com). ونتيجة للتغير الحاصل في الانماط الحياتية ولظهور انواع جديدة من الامراض والتطور الجيني الذي يحصل لأنواع من الاحياء المجهرية الدقيقة والمسببة للأمراض لدى الانسان برزت اهمية كبيرة للمختبرات الطبية والتشخيصية من اجل معالجة هذا التغير والكشف المبكر لهذه الانواع التي تعتبر خطيرة جدا اذا ماصابت الانسان ولهذا عملت المختبرات الطبية على تطوير مجال العمل والسعي الى زيادة القدرات والامكانيات العملية من اجل معرفة وتشخيص انواع عديدة من المايكروبات والاجسام التي قد تسبب الامراض وتعمل على انتقالها من شخص الى اخر والتي ما تكون في الغالب معدية وخطيرة. (www.arablabs.com).

وتصنف المختبرات الطبية الى ثلاثة اصناف رئيسية هي مختبر طبي عام general medical (laboratory) يمكن ان يكون قائماً بذاته او ضمن مركز تشخيص أشعاعي ويحق لهذه المختبرات أجراء مختلف الفحوصات المسموح بها وذلك حسب متطلبات المختبر بشرط الالتزام بالشروط والمواصفات المطلوبة. ويشترط ان يكون هنالك اخصائي تحليلات مرضية للعمل في المختبر ويكون مسؤولا عن التحاليل والأعمال اليومية التي تجري في المختبر ويكون مشرفا على العاملين في المختبر. و توجد مختبرات متخصصة (specialized laboratory) يحق لها اجراء الفحوص المختبرية المتخصصة والمسموح بها من قبل الهيئات الصحية مثل تحاليل الحامض النووي او الفحوصات المناعية . ويشترط وجود استشاري او اخصائي تحاليل في نفس مجال تخصص المختبر مرخص من قبل هيئة الصحة ويكون مشرفا على الاعمال والتحاليل التي تجري في المختبر ومسؤولا عن العاملين في المختبر ويجب ان تنطبق جميع الشروط الفنية ومواصفات السلامة المطلوبة في المختبرات الطبية على المختبرات المتخصصة ايضا.واخيرا هناك مختبر طبي في عيادة (medical laboratory in clinic) يمكن ان يكون ضمن عيادة تخصصية او مجمع عيادات ويحق لهذه المختبرات اجراء الفحوصات المسموح بها في مثل هذه المنشأت وبشرط الالتزام بالشروط والمواصفات المطلوبة للمختبر الطبي العام ويشترط تحديد اخصائي تحاليل مرخص من قبل الهيئة للعمل في المختبر ويكون مسؤولا عن التحاليل اليومية التي تجري في المختبر ويكون مشرفا على العاملين في المختبر (www.dha.gov.ae).

ويشمل علم المختبرات الطبية عدة أقسام وهي تعتبر القلب النابض للمستشفيات سواء كانت حكومية او ذات اهمية كبيرة في مجال التنسيق الطبي واجراء التحاليل اذا كانت مختبرات طبية خاصة و تتم فيه جميع التحاليل الخاصة بالمرضى والتي تساعد الاطباء في تشخيص حالة المرضى , ويقوم المختبر بأخذ العينات من المرضى سواء كانت هذه العينات دم او بول او براز او اي من سؤال الجسم المختلفة او مسحات من اماكن مختلفة او من انسجة واعضاء الجسم . وترسل نتائج التحليل الى الطبيب الذي بأمكانه استنتاج حالة المريض من خلال النتائج المعطاة له (Formus Employ ministery of health in USA). واهم اقسام المختبرات يوجد قسم المايكرو بايولوجيا الطبية (medical laboratory)الذي يقدم طرق تصنيف مجموعات الميكروبات المختلفة مع الوصف الشكلي والتركيب لكل مجموعة وطرق دراسة وظائفها . كما يشمل عمله على توضيح الامراض المعدية من حيث انواعها والميكروبات المسببة لها وطرق السيطرة والتحكم في الاصابات الميكروبية. وقسم علم الانسجة (histology) .ويتم فيه الفحص والكشف واتباع الاسس النظرية والعلمية والعملية في التعرف على الخلايا والانسجة المكونة لمختلف اجهزة الجسم والتعرف على الامراض التي قد يسببها كأمراض الجهاز اللمفاوي والجهاز العصبي والتنفسي والجهاز الهضمي والبولي والجهاز التناسلي الذكري والانثوي . وقسم الكيمياء التحليلة (Biochemistery) الذي يقدم التحاليل والفصوحات الخاصة بتحاليل وظائف القلب والكبد والكلى والبنكرياس وكذلك تحاليل هرمونية وتحاليل مستويات الادوية في الدم وتحاليل الكشف عن الاورام فضلا عن العديد من الامراض الاخرى .وهناك قسم علم امراض الدم (Haematology) الذي يقدم تشخيص الامراض المتعلقة بأمراض الدم وكذلك متابعة ومراقبة فعالية الادوية المستخدمة للأمراض السرطانية.و قسم المناعة وينقسم الى serology , I mmunolog (المناعة والامصال) ويقوم هذا القسم بعمل الفحوصات المناعية لكثير من الامراض الناتجة عن الفايروسات البكتريا, الفطريات وكذلك الامراض الناتجة عن الجهاز المناعي .وان الية عمل هذا القسم تتم بأستخدام الكثير من الطرق والاجهزة الحديثة التي تعتمد على فحص الاجسام المضادة والانتيجينات التي تنتج مباشرة بعد الاصابة بلامراض المذكورة اعلاه .واخيرا قسم علم الخلايا (cytology) ويتم فيه دراسة الخلايا المكونة لبعض انواع الامراض عن طريق أخذ المسحات الطبية للأعضاء المصابة واجراء الفحص الدقيق لها والكشف عن الالتهابات الجرثومية والفيروسية وذلك يتم من خلال دراسة تورم الغدد اللمفاوية والغدد الدرقية ودراسة سوائل الجسم مثل افرازات الرئة والكبد والسوائل المحيطة بالقلب والرئة (http//www.ckf u.org)(laboratory.com).

المبحث الثالث تحليل المخاطرة الائتمانية على وفق نموذج 5C's

أولاً: تحليل واقع المختبرات الطبية الاهلية

يتناول المبحث الأول معلومات عامة عن واقع المختبرات الطبية عينة البحث من اجل الوصول الى امكانية تحليل واقع المختبرات الطبية الاهلية من خلال الحصول على معلومات عن كل من :موقع المختبر ,طبيعة المختبر,عمر المختبر،عدد العاملين في المختبر ،مساحة المختبر ،اقسام المختبر.وفي مايلي تحليل كلا"منها:

أ- موقع المختبر.

تتوزع عينة البحث والتي تشمل (20) مختبراً خاصاً (أهلي) مابين سبعة مناطق مختلفة من محافظة بغداد، ولكي يكون البحث شاملا" لأكثر من منطقة وتسليط الضوء على أختلاف المواقع لهذه المختبرات فقد قام الباحث بتقسيم المواقع للمختبرات وحسب عينة البحث إلى سبعة مناطق من بغداد ،(6) من المختبرات تقع في منطقة الكاظمية، وتليها (4) مختبرات لكل من مناطق الغزالية والحارثية، وتلاهم (3) مختبرات تقع في منطقة الحرية، ومختبر واحد لكل من مناطق بغداد الجديدة والزعفرانية واليرموك.

ب- طبيعة المختبر.

أعتمد الباحث على كون أن المختبرات في طبيعتها قد تكون منفردة، أي لشخص واحد يكون المسؤول عنها وتعود جميع ممتلكات المختبر إليه من حيث اعتماد شهادة فتح المختبر (إجازة ممارسة العمل) أو كون الأجهزة والمعدات والإدارة تعود إليه من حيث الملكية، أو قد يكون المختبر الطبي عائداً لأكثر من شخص واحد (أي شراكة)، وإن هذه الشراكة قد تأخذ أشكالاً مختلفة، كأن تكون شراكة عمل، أي يقدم الأول إجازة المختبر فيما يتولى الثاني العمل في المختبر، أو شراكة في الإجازة (أي يفتح المختبر بإجازتين) ويعمل كلاهما في المختبر، وعند الاطلاع على واقع هذه المختبرات أمكن تحديد نوع وطبيعة المختبر بأن ما عدده (15) مختبراً يكون ذا طبيعة مفردة ويشكل نسبة (75%) من حجم عينة البحث، وهنالك (3) مختبرات تكون ذات طبيعة شراكة عمل وهي تشكل نسبة (15%)، وإن هناك (2) مختبر تكون ذات طبيعة شراكة اجازة وهي تشكل نسبة (10%) من حجم عينة البحث.

ج: عمر المختبر.

ومن أجل معرفة حداثة وقدم المختبر، ولاعتقاد الباحث بأن سنة تأسيس المختبر تؤثر على عمل المختبر و ما يمتلكه من خبرة طويلة في مجال العمل والسمعة المتميزة في الأوساط الطبية والمجتمعية. فلقد قام الباحث ومن خلال معرفة أعمار المختبرات الطبية عينة البحث وعن طريق الاستطلاع من قبل أصحاب هذه المختبرات بتقسيم المدة إلى أربع فئات زمنية تضم الفئة الأولى المختبرات التي يكون عمرها من 1-5 سنوات وعددها(8) وهي تمثل ما نسبته (40%) من حجم عينة البحث، وتضم الفئة الثانية المختبرات التي يكون عمرها من 6-10 سنوات وعددها(6) وهي تمثل ما نسبته (30%) من حجم العينة، وتضم الفئة الثالثة المختبرات التي يكون عمرها 11-15 سنة وعددها(2) وهي تمثل نسبة (10%) من حجم العينة، والفئة الرابعة تضم المختبرات التي تكون مدة تأسيسها من 16 سنة فأكثر وعددها(4)وهي تمثل نسبة (20%) من حجم عينة البحث، وبذلك نلاحظ أن المختبرات التي يكون عمرها من 1-5 سنوات تمثل النسبة الأكبر من حجم العينة.

د-عدد العاملين في المختبر.

ولتوضيح اختلاف حجم المختبرات الأهلية بين كبير ومتوسط وصغير تم الاعتماد على عدد العاملين فيه، اذ وجد أن عينة البحث تتوزع مابين فرد واحد كحد أدنى وستة أفراد كحد أعلى، فتم تقسيم العينة إلى ثلاث فئات تضم الأولى المختبرات التي يتراوح فيها عدد العاملين (1-2) عامل وعددها (10) وهي تمثل نسبة (50%) من حجم عينة البحث، وتضم الفئة الثانية المختبرات التي يكون فيها عدد العاملين من (3-4) عاملين وعددها(9) وهي تمثل نسبة (45%) من حجم عينة البحث، وتضم الفئة الثالثة المختبرات التي يكون فيها عدد العاملين من (5-6) عاملين وعددها(1) وهي تمثل ما نسبته (5%) من حجم عينة البحث. ومن ذلك يتبين أن أغلب مختبرات التحاليل للعينة هي منظمات أو مشاريع صغيرة من حيث عدد العاملين فيها.

هـ: مساحة المختبر.

من المعروف أن مساحة العمل في جميع المجالات الاستثمارية لها دور كبير في تعزيز وتوفير إمكانية إضافة وتطوير للعمل فيما لو كانت هنالك حاجة أو رغبة إلى هذه الإضافات، وبالنسبة للمختبرات الطبية فهنالك اعتبارات يمكن أن تكون دلالة على مستوى العمل فيما لو امتلك المختبر مساحة توفر سهولة العمل وألاستقبال للمراجعين ويهيئ الظروف الملائمة للحصول على دخل أفضل، وإن هذه المساحة تتلائم مع احتياجات المرضى والمراجعين لهذه المختبرات والتي من شأنها أن تؤدي إلى توفير واردات أفضل للمختبر .ومن خلال الاطلاع على واقع المختبرات الطبية عينة البحث، وحسب ما هو موجود من مختبرات، قام الباحث بتقسيم مساحة المختبرات الطبية إلى خمس فئات للمساحة وأن الفئة الأولى تضم المختبرات التي مساحتها من (30-40) متر مربع وعددها(3) تمثل نسبة (15%) من حجم العينة، والفئة الثانية للمختبرات التي مساحتها من (41-50) متر مربع وعددها (6) تمثل نسبة (30%) من حجم العينة، والفئة الثالثة والتي مساحتها من (51-60) متر مربع وعددها (6) تمثل نسبة (30%) من حجم العينة، والفئة الرابعة والتي مساحتها من (61-70) متر مربع عددها (4) تمثل نسبة (20%)، أما الفئة الخامسة والتي تتراوح مساحتها بين (71-100) متر مربع وعددها (1) فتمثل نسبة (5%) من حجم العينة. ويتبين أن الفئتين الثانية والثالثة تمثل النسبة الأكبر من حجم العينة، وأن المختبرات ليست بالحجم الكبير فهي مؤسسات صغيرة في حجمها.

و- أقسام المختبر الطبي.

لوحظ ومن خلال استطلاع واقع المختبرات الطبية عينة البحث أنها تتكون من أقسام متعددة تباينت من مختبر لاخر، وقد يحتوي المختبر الواحد على أكثر من قسم واحد، فهناك قسم تحليلات الهرمونات، وقسم أمراض الدم، وقسم الفايروسات، وقسم المناعة، وقسم الطفيليات، وقسم المصول، وغيرها. وتختلف الأجهزة الطبية المعتمدة في هذه الأقسام من مختبر إلى آخر، وبالتالي يمكن أن ينعكس ذلك على تباين محتويات تلك المختبرات ومن ثم على رؤوس أموالها. ويوضح الجدول رقم (3) أقسام المختبرات الطبية والتي تبين كبر المختبر الطبي، وإن أكبر المختبرات الطبية الذي يحوي على خمسة أقسام للتحاليل الطبية، وأن أكثر نسبة تواجد للقسم في المختبرات عينة البحث هو قسم الطفيليات اذ يكون موجوداً في جميع المختبرات عينة البحث وبنسبة (100%) من حجم العينة.

ثانيا-تحليل طبيعة القرض

سيتناول هذا المبحث معلومات عن طبيعة القرض المراد الحصول عليه هذه المعلومات شملت كلاً من الرغبة في الحصول على القرض, المبلغ المقترح للقرص, الغرض من القرض, كيفية سداد القرض للوصول الى تحليل طبيعة القرض.

أ: الرغبة في الحصول على القرض.

ومن أجل معرفة رغبة أصحاب المختبرات في الحصول على القرض أو هل لديهم الرغبة في الحصول على القرض في المستقبل إذا ما توفر لهم قروض مصرفية، فلقد أبدى ستة عشر مختبراً رغبتهم في الحصول على القرض من المصرف فيما لو توفرت لهم هذه الفرصة وهم يمثلون (80%) من حجم العينة، أما بقية المختبرات البالغ عددهم أربعة مختبرات أبدوا عدم رغبتهم في الحصول على القرض، ويتبين ذلك من الجدول رقم (10) والذي يوضح النسب المئوية لعينة البحث من حيث الرغبة أو عدمها في الحصول على القرض المصرفي، وحسب آراء أصحاب المختبرات، فتبين أنه لم تكن لديهم معرفة بكيفية الحصول على القرض مع وجود الرغبة للحصول على تلك القروض لما لها من تأثير على عملهم وخدمة للمختبر من حيث تجهيز الأدوات والأجهزة والمعدات المختبرية وإمكانية توفير طرق فحص متطورة والحصول على نتائج مختبرية دقيقة علمياً.

جدول رقم (3) يوضح أقسام المختبرات الطبية عينة البحث

المختبر	طفيليات	أحياء مجهرية	كيمياء سريرية	فايروسات	أمراض دم	مناعة
1	+	-	+	-	+	-
2	+	-	+	-	+	-
3	+	-	+	+	+	-
4	+	-	+	-	+	+
5	+	-	+	+	-	-
6	+	+	+	-	+	-
7	+	-	-	+	-	-
8	+	-	+	-	-	-
9	+	-	-	-	-	-
10	+	-	+	-	+	-
11	+	-	-	+	-	+
12	+	-	+	+	-	-
13	+	+	+	+	+	-
14	+	-	+	+	+	+
15	+	-	+	-	+	-
16	+	+	-	-	-	-
17	+	+	+	+	-	-
18	+	-	+	+	+	-
19	+	-	-	-	+	+
20	+	-	+	-	+	+
مجموع	20	4	15	9	12	5
نسبة	%100	%20	%75	%45	%10	%25

ب: المبلغ المقترح للقرض.

وعن حاجة المختبرات إلى الأموال وبالاستفسار منها عن حجم تلك الحاجة تراوح المبلغ المقترح للقرض من المصرف بين خمسة ملايين دينار كحد أدنى وأربعين مليون دينار كحد أعلى. ويمكن تقسيم العينة إلى أربعة فئات حيث تضم الفئة الأولى (11) مختبراً هي التي ترغب في الحصول على قرض يتراوح مابين 1–10 مليون دينار وهي تمثل نسبة (69%) ، والفئة الثانية تضم (2) مختبر ترغب في الحصول على 11–20 مليون دينار وهي تمثل نسبة (12,5%) ، والفئة الثالثة تضم (2) مختبر ترغب الحصول على القرض الذي يتراوح من 21–30 مليون دينار وهي تمثل نسبة (12,5%) ، أما الفئة الرابعة فتضم المختبرات التي تود الحصول على مبلغ القرض ومقداره من 31–40 مليون دينار وهي تمثل نسبة (6%). وبذلك نلاحظ أن النسبة الأكبر للفئة الأولى التي تروم الحصول على مبلغ قرض مقداره من 1–10 ملايين دينار، وهذا يبين أن المختبرات إذا ما توفرت لها هذه القروض سوف تكون قروض بسيطة وليست بالكبيرة ولا تشكل خطر عند منحها.

ج: الغرض من القرض.

ومن خلال متابعة الباحث فيما يخص الغرض من القرض الذي تروم المختبرات الحصول عليه، فقد وضع الباحث خمس اختيارات لغرض القرض كانت تشمل شراء أجهزة، شراء أثاث، ترميم المختبر، شراء مواد، تسديد ديون. ولقد كانت رغبة أصحاب المختبرات مابين اختيارين هما شراء الأجهزة وتسديد ديون. ولوحظ من خلال الجدول أن هنالك خمسة عشر مختبراً أبدى رغبته في شراء أجهزة للمختبر ولتطوير العمل، وكانت نسبتهم تساوي ما يقارب (94%) من حجم عينة البحث، وأما ما نسبته (6%) من حجم العينة والذي يمثل مختبر واحد كان يود الحصول على القرض لسداد ديون. وبذلك يتبين أن المختبرات تسعى جاهدة لتطوير العمل من خلال شراء أجهزة طبية إضافية أو تبديل بعض الأجهزة المتوفرة بأجهزة جديدة.

د– كيفية سداد القرض الممنوح.

تبين الكيفية التي يتم من خلالها تسديد القرض تتوزع مابين دفعة واحدة أو أقساط سنوية أو أقساط نصف سنوية. ومن خلال الإجابة تبين أنه لا يوجد هناك مختبر يود إرجاع أو تسديد القرض بدفعة واحدة، وكان هناك أثنا عشر مختبراً يود أن تكون طريقة السداد على أقساط سنوية وكانت نسبتها (75%) من عدد المختبرات التي ترغب في الحصول على القرض، وأما المختبرات التي قامت بأختيار التسديد على قسط نصف سنوي فعددها (4) مختبرات والنسبة المئوية لها (25%) من عدد المختبرات التي ترغب بالقرض. وبهذا يتبين أن النسبة الأكبر من المختبرات ترغب التسديد على شكل أقساط سنوية.

ثالثا-تحليل الشخصية لأصحاب المختبرات الطبية عينة البحث

اعتماداً على أن شخصية صاحب المختبر تعني جميع الصفات الأخلاقية والوجدانية للشخص كالأمانة والثقة والقيم والمثل والنشاط وما شاكل ذلك، ولكون الشخصية تعني استعداد ورغبة العميل لسداد ما عليه من ديون وإن كل هذه الصفات تشير إلى حجم شعور الفرد بالمسؤولية وبالتالي إلى حجم التزاماته بسداد ديونه، واستناداً إلى ما أمكن توفيره من بيانات حول شخصية صاحب المختبر، فلقد اعتمد الباحث على ثماني فقرات لاختبار وتوضيح شخصية صاحب المختبر فيما يتعلق بجنسه وعمره، ومدة الخدمة في العمل المختبري، والتحصيل العلمي لصاحب المختبر، والاختصاص لصاحب المختبر، الاقتراض السابق، الرغبة في السداد، معوقات التسديد. وفيما يأتي توضيح لهذه الفقرات.

أ- الجنس.

يفترض الباحث تنوع العمل في المختبر بالنسبة للجنسين الذكر والأنثى، ولكون أنهما متشاركان في جميع مجالات العمل المختلفة، ولمعرفة نسبة الذكور للإناث ومقدار ما يعبر ذلك عن كون العمل غير محدد بجنس واحد، ونلاحظ العدد والنسبة للذكور والإناث في المختبرات عينة البحث والذي يتضح منه أن الذكور (12) ونسبتهم (60%)اما الاناث فعددهم (8) ونسبتهم (40%)من حجم العينة .

ب- العمر.

أن زيادة عمر صاحب المختبر تعني نضجه وخبرته وبالتالي قدرته ورغبته في سداد ديونه. وعند الاستطلاع للافراد عينة البحث وجد أن أعمار أصحاب المختبرات تتراوح مابين 29 سنة كحد أدنى و65 سنة كحد أعلى، وتم تقسيمهم إلى أربع فئات عمرية ، الفئة الأولى والتي تضم المختبرات التي يكون اعمار اصحابها من 29-39 سنة وعددها (5) تمثل نسبة (25%) من حجم العينة، وتضم الفئة الثانية المختبرات التي يكون أعمار أصحابها من 40-49 سنة وعددها(8) وتمثل نسبة (40%) من حجم عينة البحث، والفئة الثالثة تضم المختبرات التي يكون اعمار اصحابها من 50-59 سنة وعددها(4) وتمثل نسبة (20%) من حجم عينة البحث، والفئة الرابعة تضم المختبرات التي يكون أعمار أصحابها من 60 سنة فأكثر وعددها(3) وتمثل نسبة (15%) من حجم عينة البحث. وبذلك يتبين أن النسبة الأكبر من أصحاب المختبرات تقع أعمارهم مابين 40-49 سنة، وهذا يدل على أنهم يملكون صفات النضج والخبرة العلمية.

ج- مدة الخدمة في العمل المختبري.

يفترض الباحث أن زيادة مدة الخدمة في العمل المختبري تشكل عنصراً أساسياً في كون المختبر يمتلك طاقات وإمكانيات علمية تميزه عن غيره من المختبرات، ومن هذا المنطلق فقد قام الباحث بتقسيم مدة الخدمة في العمل المختبري لأصحاب المختبرات عينة البحث إلى أربعة فئات زمنية ، أن الفئة الأولى تضم المختبرات التي يمتلك أصحابها خدمة عملية في العمل المختبري من 1-10 سنوات وعددها(5) وهي تمثل نسبة (25%) من حجم العينة، وتضم الفئة الثانية المختبرات التي تكون مدة

خدمة صاحبها من 11–20 سنة وعددها(7) وهي تمثل نسبة (35%) من حجم العينة، وتضم الفئة الثالثة المختبرات التي تكون مدة الخدمة لأصحابها من 21–30 سنة وعددها(6) وهي تشكل نسبة (30%) من حجم عينة البحث، وأما الفئة الرابعة فتضم أصحاب المختبرات التي تكون الخدمة العملية لهم من 31 سنة فأكثروعددها(2) وتشكل نسبة (10%) من حجم عينة البحث. وبذلك يتضح أن النسبة الأكبر للمختبرات التي تكون مدة الخدمة فيها من 11–20 سنة، وهذا دليل على أن جميع أصحاب المختبرات يمتلكون مدة خدمة جيدة.

د- التحصيل العلمي لصاحب المختبر.

وبأعتبار أن التحصيل العلمي العالي لصاحب المختبر تدعم الشخصية القوية وثقة الآخرين، وإن امتلاك الشخص شهادة أكاديمية علمية راقية تدل على مدى تمتعه بالسلوك الحسن والسمعة والأمان، فقد وضع الباحث تقسيمات المستوى العلمي حسب أربعة فئات نظراً لما يمتلكه أصحاب هذه المختبرات عينة البحث من شهادات أكاديمية توزعت مابين بكالوريوس كحد أدنى ودبلوم عالي وماجستير وبورد وهو الحد الأعلى، أن الفئة الأولى والتي يكون فيها المستوى العلمي لصاحب المختبر هو (بكالوريوس) تشكل نسبة (30%) من حجم العينة، والفئة الثانية التي يكون فيها صاحب المختبر حاصل على شهادة دبلوم عالي تشكل نسبة (10%)، والفئة الثالثة أصحاب المختبرات الحاصلين على شهادة الماجستير وتشكل نسبة (55%)، والفئة الرابعة والتي يكون صاحب المختبر فيها حاصل على شهادة البورد تشكل نسبة (5%) من حجم عينة البحث. ومن هذا يتضح أن النسبة الأكبر لأصحاب شهادات الماجستير، وهذا دليل على أن أصحاب المختبرات التحليلية الطبية يمتلكون شهادات أكاديمية وعلمية راقية، وهذا يمثل عنصر ثقة وأمان لأصحاب المختبرات في حال الرغبة في الحصول على قرض مصرفي.

هـ- الاختصاص لصاحب المختبر.

من أجل معرفة الاختصاصات المختلفة لأصحاب المختبرات الطبية، وحسب الاطلاع على الاختصاصات العلمية لأصحاب المختبرات عينة البحث، فلقد تم تقسيم هذه الاختصاصات إلى خمس فئات توزعت مابين اختصاص بكتريولوجي، أحياء مجهرية، أمراض الدم، كيمياء سريرية، أنسجة، أن الفئة الأولى والتي تضم (7) مختبرات يكون أصحابها حاصلين على اختصاص بكتريولوجي وهم يشكلون نسبة (35%) من حجم العينة، والفئة الثانية تضم المختبرات التي يكون أفرادها حاصلين على اختصاص أحياء مجهرية وعددهم (5) مختبرات ويشكلون ما نسبته (25%) من حجم عينة البحث، وتضم الفئة الثالثة المختبرات التي يكون أصحابها حاصلين على اختصاص أمراض الدم وعددهم (2) وهم يشكلون نسبة (10%) من حجم عينة البحث، والفئة الرابعة تضم المختبرات التي يمتلك أصحابها اختصاص كيمياء سريرية وهي تشكل (20%) من حجم عينة البحث، وتضم الفئة الخامسة المختبرات التي يمتلك أصحابها اختصاص أنسجة وهي تشكل نسبة (10%) من حجم عينة البحث.

و- الاقتراض السابق.

من أجل معرفة التعاملات السابقة لأصحاب المختبرات مع المصارف وهل كان لها تجربة سابقة في عملية الاقتراض، لوحظ أن جميع أصحاب المختبرات ليست لديهم تعاملات سابقة مع المصارف ولم يتم اقتراض أي مبلغ من المصارف، أي أن ما نسبته (100%) من أصحاب المختبرات لم يستفيدوا من قرض سابقاً.

ز- الرغبة في السداد.

من خلال أستطلاع رأي أصحاب المختبرات في ما لو تم منحهم قرضاً مصرفياً هل يتوقع السداد في الموعد المحدد، كانت إجاباتهم جميعاً بأنهم يبدون الاستعداد لسداد القرض في مواعيده إذا ما تم منح القرض إليهم وبنسبة (100%) من أفراد العينة، وهذا يدل على مدى رغبتهم وحرصهم على سداد القرض والأموال الممنوحة في مواعيد يتم الاتفاق عليها مسبقاً بين مانح القرض (المصرف) والعميل (المستفيد) صاحب المختبر الطبي.

ح- معوقات التسديد.

اعتماداً على رأي أصحاب المختبرات في الحصول على القرض، وجد أن أصحاب تلك المختبرات لا توجد لديهم معوقات في عملية السداد، وأنهم قادرين على سداد القرض وذلك بالاعتماد على القدرة العملية والعلمية وخبرتهم في مجال العمل، ومثلوا نسبة (100%) من أفراد العينة.

رابعا-تحليل رأس مال للمختبرات الطبية الاهلية(capital)

اعتماداً على رأس المال، وهو ما يمتلكه العميل، أي ثروته وأملاكه، أو ما يمتلكه من أسهم أو سندات والتي تقيس موقف السلامة المالية والقيمة السوقية له، وإن رأس المال يساعد على تخفيف الخسائر مما يضعف احتمالات حالات حصول الإفلاس، ويعتبر العنصر الواقي من وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين، وكما أن رأس المال يعتبر خط الدفاع الأول لامتصاص أي خسائر قد تلحق بالمقترض.واستناداً إلى ما أمكن توفيره من بيانات حول رأس المال لصاحب المختبر، فقد اعتمد الباحث على ستة فقرات لاختيار وتوضيح معلومات عن رأس مال صاحب المختبر تتعلق بمبنى المختبر سواء كان ملك أو إيجار, الأثاث المتوفر,الاجهزة المتوفرة في المختبر القيمة التقديرية لمجمل ممتلكات المختبر. وفيما يلي توضيح لهذه الفقرات:

أ: مبنى المختبر.

من أجل معرفة كون المختبرات الطبية التي يعمل فيها أصحابها هل تعود ملكيتها لهم أم هي إيجار يتم دفع إيجارها الشهري، تبين ومن خلال المعلومات المأخوذة من قبل أصحاب المختبرات، أن جميع المختبرات عينة البحث والبالغة عشرين مختبراً جميعها كانت إيجار ونسبتها (100%) من حجم العينة، وهذا يدل على أنهم لا يملكون هذه المختبرات التي يعملون فيها.

ب- القيمة التقديرية لممتلكات المختبر.

يفترض الباحث أن ممتلكات المختبر سواء كانت أجهزة أو أثاث وأدوات العمل المختبري وأي موجودات أخرى يمكن أن تمثل رأس مال صاحب المختبر، وكلما كانت هذه الممتلكات ذات قيمة عالية أصبحت تمثل عنصر ثقة يمكن من خلالها أن تتولد لدى المصرف حالة اطمئنان فيما لو تم تقديم قرض مصرفي لصاحب المختبر. وعند بحث هذه القيم من الممتلكات وبالاعتماد على رأي أصحاب المختبرات في تقدير قيم الممتلكات الكلية الموجودة في مختبراتهم فضلا عن الخبرة ومعرفة الباحث في هذا المجال، وجد أن القيمة التقديرية لمجمل ممتلكات مختبرات التحليلات الطبية عينة البحث تتراوح مابين (8) ملايين دينار كحد أدنى و(60) مليون دينار كحد أعلى، وتم تقسيمها إلى أربع فئات، مثلت الفئة الأولى القيمة التقديرية من 1-10 ملايين دينار، الفئة الثانية تمثل القيمة التقديرية من 11-20 مليون دينار، وتضم الفئة الثالثة القيمة التقديرية من 21-30 مليون دينار، وتضم الفئة الرابعة القيم التقديرية من 31 مليون دينار فأكثر. حيث تضم الفئة الأولى (12) مختبراً، وتشكل نسبة (60%) من حجم العينة، وتضم الفئة الثانية (3) مختبرات وتشكل نسبة (15%) من حجم العينة، فيما تضم الفئة الثالثة (4) مختبرات وتشكل نسبة (20%) من حجم العينة، حيث كانت الفئة الرابعة تضم مختبراً واحداً وتشكل نسبة (5%) من حجم العينة.

ج- الأثاث المختبري المتوفر.

من خلال المسح الميداني للمختبرات الطبية عينة البحث، تم الوقوف على طبيعة الأثاث الموجود في تلك المختبرات، وهو يتوزع مابين مبردة وثلاجة ومنضدة وأجهزة تبريد ومراوح وكراسي وبراد ماء وأجهزة أخرى. وتم تقدير كلفة كل قطعة من قطع الأثاث الموجود في تلك المختبرات سواء كانت ثلاجة أو أجهزة تبريد وغيرها. وعند جمع تكاليف تلك القطع لكل مختبر لتحديد الجزء الخاص بها ولإضافته إلى رأس مال المختبر، تم الوقوف على القيم التقديرية التي يوضحها الجدول رقم (20)، علماً أن الباحث وجد أن مجموع تكاليف الأثاث في كل مختبر كانت تتراوح بين (1,440) مليون دينار كحد أدنى و(8,850) مليون دينار كحد أعلى، وكمتوسط لجميع المختبرات كانت كلفة الأثاث (3,217) مليون دينار. ولقد قام الباحث بتقسيم القيم التقديرية للأثاث الكلي في المختبرات عينة البحث إلى فئات تصنيفية، تضم الأولى القيم التي تتراوح من 1-5 ملايين دينار، وتضم الفئة الثانية القيم من 6-10 ملايين دينار ، أن الفئة الأولى وعددها (16) مختبر تشكل نسبة (80%) من حجم العينة، وتشكل الفئة الثانية والتي عددها (4) مختبرات (20%) من حجم عينة البحث.

د- الأجهزة المتوفرة في المختبر.

من خلال الاطلاع على واقع المختبرات الطبية عينة البحث، ومن خلال المشاهدة والتعرف على الأجهزة الطبية المختبرية المستخدمة في عملها، ولامتلاك الباحث (الذي هو أحد منتسبي هذه المختبرات) إلى معلومات عن هذه الأجهزة، أصبح بالإمكان تحديد أنواع هذه الأجهزة المختبرية وإن كانت تختلف في

أنواعها ودرجة تطور تقنيتها التكنولوجية، وأسلوب العمل، واختلاف الإمكانيات مابين جهاز وآخر، ولكن لوحظ بأن هنالك في جميع المختبرات بعض الأجهزة التي يجب أن تكون متوفرة لكي يتم من خلالها العمل والتي تعتبر من المصادر الرئيسية للعمل المختبري شملت جهاز الطرد المركزي، وجهاز المطياف، وجهاز المجهر الإلكتروني، وجهاز قياس ترسب كريات الدم الحمر، والحاضنة والماصات، وجهاز وعدّ خلايا الدم، وهناك بالإضافة إلى هذه الأجهزة بعض أنواع الأجهزة التي قد تكون موجودة في مختبر معين دون الآخر حسب اختصاصات كل مختبر وبرنامج عمله, وتم تقدير كلفة كل جهاز من الأجهزة الموجودة في مختبرات التحاليل الطبية عينة البحث اعتمادا"على خبرة الباحث والاستفسار من العاملين في تلك المختبرات لعدم توفر قيم دفترية لها . وعند جمع تكاليف تلك الأجهزة لكل مختبر لتحديد قيمتها لإضافتها إلى رأس مال المختبر، تم الوقوف على القيم التقديرية الكلية للأجهزة ، علماً أن الباحث وجد أن مجموع تكاليف الأجهزة في كل مختبر كانت تتراوح بين (4,225) مليون دينار كحد أدنى و(60,250) مليون دينار كحد أعلى وكمتوسط لجميع المختبرات كانت كلف الأجهزة (11,387) مليون دينار. وقد قام الباحث بتقسيم القيم التقديرية الكلية للأجهزة في المختبرات عينة البحث إلى ثلاث فئات تصنيفية، تضم الفئة الأولى القيم التقديرية للأجهزة من 1–20 مليون دينار، وتضم الفئة الثانية قيم الأجهزة من 21–40 مليون دينار، أما الفئة الثالثة فتضم القيم من 41–60 مليون دينار. و أن الفئة الأولى عددها (18) مختبراً تشكل نسبة (90%) من حجم عينة البحث، وتضم الفئة الثانية (1) مختبر وتشكل نسبة (5%) من حجم العينة، وتضم الفئة الثالثة (1) مختبر وتشكل نسبة (5%) من حجم عينة البحث. من هذا يتبين أن النسبة الأكبر من المختبرات تتراوح فيها قيمة الأجهزة من 1–20 مليون دينار. ومن هذا يمكن القول أن الأجهزة المختبرية في المختبرات عامة تكون ذات أسعار مناسبة وليست بالأسعار الكبيرة، وبذلك تعتبر المختبرات مؤسسات ليست بالكبيرة ولكن يمكن اعتبارها متوسطة أو صغيرة من حيث الاحتياجات.أما ما يخص التعرف على إجمالي رأس مال المختبرات من الأثاث والأجهزة، فقد تم جمع القيم النقدية والأثاث لكل مختبر في عينة البحث وذلك لمعرفة الكلف الكلية لهذه الأجهزة والأثاث، و تم الوقوف على مجموع هذه القيم التقديرية والتي يوضحها الجدول رقم (22)، علماً أن الباحث وجد أن مجموع تكاليف الأثاث والأجهزة الكلية في كل مختبر كانت تتراوح بين (5,880) مليون دينار كحد أدنى و(69,100) مليون دينار كحد أعلى، وكمتوسط لجميع المختبرات كانت كلف الأجهزة والأثاث الكلية (14,640) مليون دينار.

و قسم الباحث القيم الكلية لمجموع الأثاث والأجهزة في المختبرات إلى أربع فئات تصنيفية، تضم الفئة الأولى المختبرات التي تكون قيم الأجهزة والأثاث الكلية فيها من 1–10 مليون دينار، وتضم الفئة الثانية المختبرات التي تكون فيها القيمة للأثاث والأجهزة من 11–20 مليون دينار، أما الفئة الثالثة فتضم المختبرات التي تكون فيها قيم الأجهزة والأثاث المختبري من 21–30 مليون دينار، وتضم الفئة الرابعة المختبرات التي تكون قيم الأجهزة والأثاث فيها من 31 مليون دينار فأكثر. وأن الفئة الأولى وعدد المختبرات فيها (12) مختبر تشكل نسبة (60%) من حجم العينة، وتضم الفئة الثانية (3) مختبرات وهي تشكل نسبة (15%)، وتضم الفئة الثالثة (4) مختبرات وهي تشكل نسبة (20%) من حجم العينة، وتضم الفئة الرابعة مختبر واحد وهو يشكل (5%) من حجم العينة.

خامسا-تحليل القدرة المالية للمختبرات الطبية (Financial Capacity)

بأعتبار أن قدرة العميل تمثل مقدرته على الالتزام بالائتمان وسداده بالتواريخ المحددة، وهي تعتمد على نشاطات العميل وطموحاته ومعرفته وخبرته وأسلوب العمل، وكذلك تعتمد على قابلية العميل في تحقيق الدخل وسداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات وباعتبار أن معيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند فتح الائتمان، وبذلك فإن المصرف لابد له من بحث هذا المعيار، والتعرف على الخبرة الماضية للمقترض، وتفاصيل مركزه المالي.ومن خلال البحث الاستطلاعي لعينة البحث والمتمثلة في المختبرات الطبية الأهلية، أمكن الوقوف على العوامل المحددة لقدرة العميل المالية من خلال التطرق إلى كل من الإيرادات التي تحصل عليها المختبرات الطبية من خلال إجراءها للتحاليل المختبرية، والتعرف على القيمة التقديرية للمواد وأسعار هذه التحالي.واستناداً إلى ما أمكن توفيره من معلومات عن أنواع التحاليل، والسعر التقريبي لكل تحليل من هذه التحاليل، وأعدادها خلال الشهر، قسّم الباحث القدرة إلى الإيرادات المستحصلة والمصروفات لهذه المختبرات وصافي الدخل السنوي للمختبرات الطبية.

أ- الإيرادات.

من خلال البحث الميداني على واقع المختبرات الطبية الأهلية، ولتحديد القدرة لهذه المختبرات في تحقيق إيرادات سنوية، تبين أن عمل هذه المختبرات يشمل أنواعاً متعددة من التحاليل المختبرية والتي تتوزع لأنواع من الأقسام والتسميات العلمية، وكل نوع من هذه التحاليل يحتاج إلى طريقة معينة حيث لا تتشابه هذه التحاليل في عملها ولا حتى من حيث قيمة كل تحليل وأجور عمل التحاليل يتباين من مجموعة إلى أخرى، لذلك فقد عمل الباحث إلى تقسيم هذه التحاليل إلى أصنافها الرئيسة والتي يتم العمل فيها من قبل كل المختبرات، وشملت تحاليل الطفيليات، الكيمياء السريرية، وتحاليل سيرولوجية، وتحاليل أمراض الدم، وكذلك تحاليل أخرى لا تشمل تلك الأصناف التي ذكرت، وقد وضعت في فئة خاصة أنواعها تختلف عن الأنواع السابقة من التحاليل ولكثرة تفرعها أخذت على شكل فئة واحدة,على ان الباحث قد اعتمد في تحديد اعدادها على مناقشته مع العاملين في تلك المختبرات عن الاعداد اليومية والشهرية لها ومن ثم حساب الأعداد السنوية بعد ذلك ,وذلك توخيا"للدقة وكسب ثقة اصحاب المختبرات, وفيما يأتي توضيح لهذه الأقسام من التحاليل المختبرية.وهذا مايتضح في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)يوضح تحليل الايرادات السنوية للمختبرات (مليون دينار)

	نوع الايرادات		الحد ألادنى	الحد ألاعلى	المتوسط
1	إيرادات تحاليل الطفيليات	العدد	1800	4800	3327
		السعر الف دينار	3	6	4،3
		مجموع الإيراد	5,4	28,8	14,811
2	إيرادات تحاليل الكيمياء السريرية	العدد	1200	4800	3165
		السعر الف دينار	3	7	5.4
		مجموع الإيراد	6	28,8	16,560
3	إيرادات التحاليل السيرولوجية	العدد	900	3600	1700
		السعر الف دينار	4	8	5.1
		مجموع الإيراد	4,8	25,2	9,186
4	إيرادات تحاليل أمراض الدم	العدد	900	4800	2094
		السعر الف دينار	4	8	5.5
		مجموع الإيراد	4,5	38,4	11,484
5	إيرادات تحاليل اخرى	العدد	600	2400	1398
		السعر الف دينار	4	7	5.7
		مجموع الإيراد	3	16,8	7,365

1- تحليل الطفيليات:

وهي تحتوي على تحاليل تتمثل في تحليل الإدرار العام والتي تبين في إذا كان الإدرار يحوي على أي أنواع من الطفيليات وتحاليل الخروج والتي تكشف عن أنواع من الطفيليات التي تكون موجودة في الأمعاء أو المعدة.وعند التحليل المالي للمختبرات عينة البحث لهذا النوع من التحاليل تبين أن عدد التحاليل السنوية في المختبرات لهذا النوع من التحاليل كانت تتراوح ما بين (1800) تحليل كحد أدنى و(4800) تحليل كحد أعلى وبمتوسط لجميع المختبرات كان (3327) تحليل. أما أسعار هذه التحاليل في المختبرات فتتباين من مختبر لآخر فكانت تتراوح ما بين ثلاثة آلاف دينار كحد ادنى وستة آلاف دينار كحد أعلى وبالتالي فقد وجد الباحث أن الدخل السنوي لكل مختبر من تحاليل الطفيليات يتراوح ما بين (5,400) دينار كحد أدنى و (28,800) مليون دينار كحد أعلى وبمتوسط يصل إلى (14,811) دينار.

2- تحاليل الكيمياء السريرية.

يهتم هذا القسم بإجراء والتحاليل الخاصة بالكشف عن مدى فاعلية أعضاء الجسم في أداء وظائفها المختلفة وعن المواد الكيميائية الموجودة في سوائل الجسم وخاصة الدم وجميع هذه المواد وتكون بنسبة ثابتة وأي اختلاف في هذه النسب يكون له مدلول مرضي.وعند التحليل المالي للمختبرات عينة البحث لهذا النوع من التحاليل تبين أن عدد التحاليل السنوية في المختبرات لهذا النوع من التحاليل كانت تتراوح بين (1200) تحليل كحد أدنى و(4800) تحليل كحد أعلى وبمتوسط لجميع المختبرات (3165) تحليل.أما أسعار هذه التحاليل في المختبرات فهي تتباين من مختبر لآخر فكانت تتراوح ما بين ثلاثة آلاف دينار كحد أدنى وسبعة آلاف دينار كحد أعلى ومتوسط (5450) دينار. وجد الباحث أن الدخل السنوي لكل المختبرات من تحاليل الكيمياء السريرية يتراوح ما بين (6) مليون دينار كحد أدنى و(28,8) مليون دينار كحد أعلى وبمتوسط يصل إلى (16,560) مليون دينار سنوياً.

3- تحاليل سيرولوجية.

ويقوم هذا القسم بإجراء التحاليل المتعلقة عن بعض الأمراض التي تتسبب من انتقال بعض أنواع البكتريا والتي تؤثر على عمل الجسم ووظائفه والتي تكون موجودة في الدم وحسب نسب معينة كما في تحليل التيفوئيد.وعند التحليل المالي للمختبرات عينة البحث لهذا النوع من التحاليل تبين أن عدد التحاليل السنوية في المختبرات لهذا النوع من التحليل كانت تتراوح بين (900) تحليل كحد أدنى و(3600) تحليل كحد أعلى وبمتوسط لجميع المختبرات كان (1700) تحليل.أما أسعار هذه التحاليل في المختبرات فهي تتباين من مختبر لآخر فكانت تتراوح ما بين أربعة آلاف دينار كحد أدنى وثمانية آلاف دينار كحد أعلى وبالتالي وجد الباحث أن الدخل السنوي لكل المختبرات من التحاليل السيرولوجية يتراوح ما بين (4.8) دينار كحد أدنى و(25.2) مليون دينار كحد أعلى وبمتوسط يصل إلى (9.186) مليون دينار سنوياً.

4- تحاليل أمراض الدم.

تعتبر من التحاليل الرئيسية في المختبر والتي يتم من خلالها فحص مكونات الدم والكشف عن أمراض الدم ومسبباتها ومن بين هذه التحاليل هو اختبار العدد الكلي لمكونات الدم، الاختبار التفريقي لكريات الدم البيضاء اختبار معدل ترسب كريات الدم الحمر.وعند التحليل المالي للمختبرات عينة البحث لهذا النوع من التحاليل تبين أن عدد التحاليل السنوية في المختبرات لهذا النوع من التحاليل كانت تتراوح بين (900) تحليل كحد أدنى و(4800) تحليل كحد أعلى وبمتوسط لجميع المختبرات كان (2094) تحليل.أما أسعار هذه التحاليل في المختبرات فهي تتباين من مختبر لآخر فكانت تتراوح ما بين أربعة آلاف دينار كحد أدنى وثمانية آلاف دينار كحد أعلى. وبالتالي وجد الباحث أن الدخل السنوي لكل المختبرات من تحاليل أمراض الدم يتراوح ما بين (4،5) مليون دينار كحد أدنى و(38،4) مليون دينار كحد أعلى وبمتوسط يصل إلى (11،848) مليون دينار سنوياً.

5- تحاليل أخرى.

وهي تشمل مجموعة من التحاليل المختلفة والتي تنوعت من مختبر إلى آخر وأنه لا يمكن حصرها في فئة تسمية خاصة تم اختيار اسم تحاليل أخرى وذلك لتميزها عن التحاليل سابقة الذكر.وعند التحليل المالي للمختبرات عينة البحث لهذا النوع من التحاليل تبين أن عدد التحاليل السنوية لهذا النوع من التحاليل كانت تتراوح بين (600) تحليل كحد أدنى و(2400) تحليل كحد أعلى وبمتوسط (1398) تحليل.أما أسعار هذه التحاليل في المختبرات فهي تتباين من مختبر لآخر فكانت تتراوح ما بين أربعة آلاف دينار كحد أدنى وسبعة آلاف دينار كحد أعلى وبالتالي وجد الباحث أن الدخل السنوي لكل المختبرات من التحاليل يتراوح ما بين (3) مليون دينار كحد أدنى و(16,8) مليون دينار كحد أعلى وبمتوسط يصل إلى (7,365) مليون دينار سنوياً.

ب- المصروفات.

وهي تمثل ما تنفقه المختبرات على متطلبات العمل المختلفة في المختبر وقد تم تقسيم المصروفات إلى سبعة أنواع تشكل الايجارات والرواتب والمواد الأولية ومصروفات الصيانة، الاندثار السنوي للأجهزة، الاندثار السنوي للأثاث، فضلا عن المصروفات الأخرى.ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) يوضح تحليل المصروفات السنوية للمختبرات (مليون دينار)

		الحد ألادنى	الحد ألاعلى	المتوسط
1	الإيجار السنوي للمختبرات	3	12	3،6
2	الرواتب السنوية للعاملين	3	124	9،6
3	مصروفات المواد الأولية السنوية	6	30	12
4	مصروفات الصيانة السنوية	0,3	1,2	0,6
5	مبالغ المصروفات الأخرى	1,2	2,4	1,7
6	الاندثار السنوي للأجهزة	1,6	8	2,8
7	الاندثار السنوي للأثاث	0,5	2,2	1.2

1-الإيجار السنوي:

لأن جميع المختبرات فيما تبين سابقاً كانت مستأجرة وليس ملك لصاحب المختبر ولذلك تم التركيز على الإيجار السنوي كأحد مصاريف الرئيسية للمختبر.اذ يتضح أن الإيجار السنوي للمختبرات عينة البحث كانت تتراوح ما بين (3) مليون دينار كحد أدنى و(12) مليون دينار كحد أعلى وبمتوسط (3,6) مليون دينار.

2- الرواتب:

لكون العاملين في المختبرات الطبية يختلفون في أعدادهم من مختبر إلى آخر ولأنهم يحصلون على رواتب شهرية لذا تم التركيز على الرواتب كأحد المصاريف السنوية للمختبر.اذ يتضح أن الرواتب السنوية للعاملين في المختبرات عينة البحث كانت تتراوح ما بين كانت تتراوح ما بين (3) مليون دينار كحد أدنى و(24) مليون دينار كحد أعلى وبمتوسط (9,6) مليون دينار.

3-المواد الأولية:

ان العمل في المختبرات يحتاج إلى توفير مواد أولية تمثل التحاليل والأوساط والأدوات التي تستخدم في إجرائها، ولهذا تم احتساب مبالغها ضمن المصروفات السنوية للمختبر. فالمواد الأولية في المختبرات عينة البحث كانت تتراوح ما بين (6) ملايين دينار كحد أدنى و(30) مليون دينار كحد أعلى وبمتوسط (12) مليون دينار.

4-الصيانة:

تحتاج المختبرات إلى وجود عملية صيانة لكل من الأجهزة والأثاث وجميع مستلزمات العمل ولكون أن المختبرات ذات عمل يومي مستمر لهذا تم أحتساب مصروف الصيانة ضمن المصروفات السنوية

للمختبر .اذ يتضح أن مبالغ الصيانة في المختبرات عينة البحث كانت تتراوح ما بين كانت تتراوح ما بين (0,3) مليون دينار كحد أدنى و(1,2) مليون دينار كحد أعلى وبمتوسط (0,6) مليون دينار.

5- مصروفات اخرى.

للإطلاع على ماهية المصروفات الأخرى في المختبرات الطبية وجد انها تمثل مصروفات الكهرباء والماء والمولدة الموجود في المختبر وشراء الاحتياجات المكتبية ومصروفات الحراسة للمختبر. لهذا تم احتساب هذه المصروفات السنوية للمختبر اذ يتضح أن مبالغ المصروفات الأخرى السنوية في المختبرات عينة البحث كانت تتراوح ما بين (1,2) مليون دينار كحد أدنى و(2,4) مليون دينار كحد أعلى وبمتوسط (1,7) مليون دينار.

6- الاندثار السنوي للأجهزة .

نظراً لاعتماد المختبرات الطبية على أجهزة التحليل التي تتميز بسرعة الأندثار وذلك للاستخدام المستمر واليومي ولسرعة التطورات الحاصلة في مجال التقنيات الطبية لذلك وجد الباحث انه من الافضل اعتماد طريقة القسط الثابت ولمدة خمس سنوات لاحتساب الاندثار السنوي لهذه الأجهزة، علماً انه ومن خلال المسح الميداني والاستفسار من العاملين في تلك المختبرات وخبرة الباحث والوقوف على أسعار السوق لتلك الأجهزة تم احتساب الاسعار التقديرية للأجهزة في كل مختبرفيما لو كانت جديدة (أي اسعار الاجهزة الحالية في السوق) وقسمتها على خمس سنوات (العمر الانتاجي للأجهزة) فتبين ان الاقساط السنوية لاندثار تلك الأجهزة ما بين (1.6) ملايين دينار كحد ادنى و (8) ملايين دينار كحد أعلى وبمتوسط (2.8).

7- الأندثار السنوي للأثاث.

وباعتبار ان الاثاث المتوفر في المختبرات كما في الأجهزة يكون له استخدام مستمر ويومي وبسبب ان الاثاث يتعرض للاستهلاك وبسرعة وبذلك وجد الباحث انه من الافضل اعتماد القسط الثابت ولمدة خمس سنوات لاحتساب الانثدار السنوي لهذا الاثاث، علما انه ومن خلال المسح الميداني والاستفسار من العاملين في تلك المختبرات وخبرة الباحث والوقوف على أسعار السوق لذلك الاثاث تم احتساب الأسعار التقديرية للأجهزة في كل مختبرفي ما لو كانت جديدة(اسعار الشراء الحالية في السوق) وقسمتها على خمس سنوات (العمر الانتاجي للاثاث) فتبين ان الاقساط السنوي للاندثار لذلك الاثاث) تتراوح ما بين (0.5) مليون دينار كحد أدنى و (2.2) مليون دينار كحد أعلى وبمتوسط (1.2) مليون دينار .

ج= صافي الدخل السنوي للمختبرات الطبية .

ومن خلال احتساب مجموعة الإيرادات للتحليلات المرضية المختلفة في المختبرات عينة البحث يمكن الوقوف على الإيراد الكلي للمختبرات الطبية كما إنه ومن خلال احتساب مجموع المصروفات المتعددة لتلك المختبرات بحسب الابواب المختلفة للمصروفات يمكن الوقوف على مجموعة تلك المصروفات ولكل مختبر من المختبرات.كل ذلك ينتهي الى احتساب صافي الدخل السنوي للمختبرات الطبية وكما يلي بالاستعانة بالجدول رقم(6):

جدول رقم (6) يوضح تحليل صافي الدخل السنوي للمختبرات (مليون دينار)

		الحد ألادنى	الحد ألاعلى	المتوسط
1	الإيراد السنوي الكلي	36	114	58,9
2	المصروفات السنوية الكلية	18	70,4	30,5
3	صافي الدخل السنوي	18	46,3	28,4

1. مجموع الإيراد السنوي الكلي :

من خلال حجم الإيراد السنوي الكلي لجميع المختبرات والتي يتمثل في ايرادات التحاليل المتنوعة السنوية للمختبرات لوحظ بان الحد الادنى لمجموع إيرادات المختبرات عينة البحث هو (36) مليون دينار والحد الاعلى هو (114) مليون دينار والمتوسط (58.9) مليون دينار.

2. مجموع المصروفات السنوية الكلية .

ومن خلال معرفة مصروفات المختبرات بحسب ابواب المصروفات المختلفة عند جمع هذه المصروفات لوحظ بأن الحد

الادنى لمجموع المصروفات للمختبرات الطبية عينة البحث هو (18) مليون دينار والحد الاعلى هو(70.4) مليون دينار والمتوسط (30.5) .

3. صافي الدخل السنوي .

يتم الحصول على صافي الدخل السنوي للمختبرات الطبية عينة البحث وذلك من خلال طرح مجموع المصروفات الكلية

السنوية من مجموع الايرادات الكلية السنوية ويظهر ذلك الجدول رقم (37) حيث لوحظ ان الحد الأدنى لصافي الدخل السنوي هو (18) مليون دينار والحد الأعلى (46.3) والمتوسطة هو (28.4) مليون دينار .

خامسا- تحليل الضمانات المقدمة والظروف المؤثرة على عمل المختبرات الطبية الاهلية

أ- الضمان Collateral.

تعد الضمانات نوعاً من الحماية أو التأمين للمصرف من مخاطر التوقف عن السداد، ولا ينبغي إطلاقاً اعتبار الضمانات المصدر الرئيسي للاطمئنان ودرء المخاطر، فهي ضمانات تكميلية لعناصر الثقة المتوفرة أصلاً، على أنه من حق المصرف أن يحمي أمواله، وله أن يطالب بضمانات تتناسب وحجم القرض المطلوب، فهي تسعى إلى تقليل المخاطرة قدر المستطاع، فيتطلب من طالبي القروض من توفير ضمانات عينية أو اعتبارية أو عقارية بحسب مقتضيات الأحوال. واستناداً إلى ما أمكن توفيره من بيانات عن الضمانات التي يمكن أن يقدمها صاحب المختبر، فلقد تم الاعتماد على معرفة الضمانات التي يمكن أن تكون مقدمة للمصرف. ومن خلال الجدول رقم (38) قسم الباحث أنواع الضمانات إلى أربع اختيارات تتضمن أرض أو عقار، أوراق مالية، أجهزة ومعدات المختبر، كفيل شخص ضامن. يتبين أن ما نسبته (95%) من أفراد العينة يرغبون أن تكون الضمانات المقدمة من قبلهم هو كفيل شخص ضامن لهم، وتليها نسبة (5%) من أفراد العينة يرغبون أن تكون الضمانات المقدمة من قبلهم أجهزة ومعدات المختبر. وبهذا يتبين أن جميع أصحاب المختبرات لديهم القدرة على توفير ضمانات للمصرف إذا ما تم إعطائهم قرض مصرفي.

ب- الظروف Condition:

هي العوامل البيئية المختلفة والتي تشمل الظروف الخارجية للعميل، أي بيئته الخارجية التي يعيش فيها متمثلة ببيئتين، الخاصة والعامة،اذ تعني البيئة الخاصة أكثر المتغيرات صلة بالعميل وأكثرها تفاعلاً معه كالحكومة، العاملين، المجهزين. أما البيئة العامة فهي الحيز الذي يعمل فيه العميل وممثلاً بالعناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والتي لا تؤثر على العميل، ولكن على جميع المنظمات الأخرى بصورة عامة.واستناداً إلى المعلومات المتوفرة عن ظروف صاحب المختبر، فقد اعتمد الباحث على خمس فقرات لاختيار أو توضيح الظروف الخاصة بالمختبر وهي فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية والظروف الموسمية وإمكانية زيادة أعمال المختبر في المستقبل، وحاجة المختبر إلى أجهزة جديدة، وتأثير ظروف الدولة على المختبر وعمله، وفيما يلي سوف نتطرق إلى هذه الفقرات.

1- تأثير الظروف الاقتصادية.

عند محاولة معرفة هل أن الظروف الاقتصادية مواتية لزيادة أعمال المختبر، كانت إجابة جميع أصحاب المختبرات بأنها جيدة ومواتية لزيادة العمل للمختبرات والمتمثلة بنسبة (100%) من أفراد العينة أيدوا ارتياحهم للظروف الاقتصادية، وأنها تساعد على زيادة أعمال المختبر وتوفير دخل أفضل.

2-التأثر بالظروف الموسمية.

فيما يخص هذه الفقرة والمتعلقة بكون هل يتأثر عمل المختبر بالظروف الموسمية، كان رأي جميع أصحاب المختبرات بأن الظروف الموسمية لها تأثير على أعمال المختبر لكون عمل المختبرات يختلف من موسم إلى آخر، حيث بحسب رأيهم، أن في فصل الصيف تكون التحاليل الطبية أكثر من فصل الشتاء وذلك لزيادة الإصابة ببعض الأمراض التي تحصل بسبب الأكل والشرب الملوثين، وبذلك فإن ما نسبته (100%) من أفراد العينة كانت لديهم قناعة بأن عمل المختبرات يتأثر بالظروف الموسمية.

3- الزيادة في أعمال المختبر.

ولمعرفة هل هنالك توقع في زيادة أعمال المختبر في المستقبل القريب من قبل أصحاب المختبرات الطبية، فقد كانت توقعاتهم جميعاً بأنه سوف تكون هناك زيادة في أعمال المختبر، وأبدوا تفاؤلاً طيباً تجاه زيادة العمل، وكانت النسبة هي (100%) من أفراد العينة، وهذا دليل على أن أصحاب المختبرات لديهم الثقة بالإمكانيات والقدرات التي يمتلكونها في عملهم المختبري ونشاط مختبراتهم.

4- حاجة المختبر إلى أجهزة جديدة.

لكون أن المختبرات الطبية في تطور مستمر، ولكون التكنولوجيا العلمية واختراعات الأجهزة دائمة التطور، فقد أراد الباحث معرفة هل أن أصحاب المختبرات بحاجة في مختبراتهم لأجهزة جديدة. وقد كانت إجابات جميع أصحاب المختبرات بكون مختبراتهم بحاجة إلى أجهزة جديدة يدعم من خلالها العمل المختبري ومثلت نسبتهم (100%) من أفراد العينة والذين أبدوا رغبتهم في الحصول على أجهزة مختبرية جديدة وحديثة من أجل تطوير وزيادة أعمالهم بما يخدم المجتمع ويخدم مصالح العمل.

5- تأثير ظروف الدولة على المختبر وعمله.

من المعروف أن هناك بعض الأعمال التي تتأثر بظروف الدولة التي يتم ممارسة العمل فيها، وإن هذا التأثير قد يكون بنحو ينعكس إيجابياً على ظروف العمل وتحسينه أو زيادته، وبعضها يكون سلبياً يؤثر على العمل ويؤدي إلى تراجع مستواه.ومن هذا المنطلق، أراد الباحث معرفة تأثير ظروف الدولة على المختبرات الطبية وعملها، ومن خلال معرفة واستطلاع رأي أصحاب المختبرات وجد أن جميعهم يعتبر أن لظروف الدولة تأثير على المختبر وعمله، وهم يشكلون نسبة (100%) من أفراد العينة، حيث بينوا أن ظروف الدولة إذا كانت مستقرة من حيث ظروف الأمان أو الاقتصاد للدولة وطريقة حياة المجتمع في البلد يؤثر في أعمال المختبر.

المبحث الرابع –الاستنتاجات والتوصيات

اولا- الاستنتاجات:-

بعد تحليل البيانات التي جمعت حول المختبرات الطبية ,وبخصوص عناصر القرض المتمثلة في ال(5C's) توصل البحث الى الاستنتاج الرئيسي الذي يؤكد صحة ما ذهب اليه البحث من ان المختبرات الطبية بحاجة الى الدعم المالي لتطويرها , وهي تمتلك من المؤهلات الكافية لقيام المصارف بتقديم القروض لها مع درجة منخفضة من المخاطرة الائتمانية , ومن النتائج التي اظهرها البحث يمكن ان نستنتج مايلي:

1- من خلال البحث الميداني لواقع المختبرات الاهلية عينة البحث تم الوقوف على ضعف الدعم المادي و المعنوي من الحكومة لهذا القطاع الواسع و المهم وهذا مايؤيد حاجة المختبرات الى التطوير والدعم المالي من قبل المصارف و الحكومة .

2- بينت وجهات نظر أصحاب المختبرات الطبية ألاهلية انهم بحاجة الى قروض مصرفية وان هذه القروض تراوحت مابين خمسة ملايين دينار واربعين مليون دينار وهذه المبالغ يمكن ان توفرها المصارف عن طريق توفير قروض ميسرة لاصحاب المختبرات الطبية الاهلية .

3- ان اصحاب المختبرات الطبية والذين هم من كلا الجنسين يمتلكون جميعهم خبرة في مجال العمل المختبري من خلال التعرف على عدد سنوات ممارسة العمل المختبري وان جميع اصحاب المختبرات يمتلكون شهادات اكاديمية راقية وحاصلين على تخصصات في مجال عملهم وهذا يدعم عنصر الشخصية لاصحاب المختبرات ويمنح المصرف الثقة في حال منح القرض.

4- جميع اصحاب المختبرات قادرين على سداد مبلغ القرض في حالة لو توفرت لهم قروض مصرفية ويكون السداد في مواعيده المحددة ويبين اصحاب هذه المختبرات انه لا توجد هنالك معوقات للسداد فيما لو حصلو على القرض.

5- أمتلاك اصحاب المختبرات الطبية ألاهلية شروط الضمان التي يجب توفيرها للمصرف في حال الحصول على القرض حيث يفضل جميع اصحاب المختبرات بتقديم كفيل شخصي ضامن وان هذا الضمان من شانه ان يعزز موقف العميل (صاحب المختبر)في نظر المصرف مانح القرض.

6- ان قيم الممتلكات التي يحويها المختبر و المتمثلة في الاجهزة الطبية والاثاث المختبري هي تمثل رأس مال المختبر والذي يعد من بين الضمانات التي يملكها المختبر في حالة عدم المقدرة على سداد مبلغ القرض الممنوح.

7- تمتلك المختبرات الطبية الاهلية عينة البحث امكانية توفير ايرادات جيدة من خلال انواع التحاليل التي تجريها ,

وقد لوحظ ان صافي الدخل السنوي للمختبرات الطبية ذو مؤشر جيد ,حيث ان الحد الادنى له كان (18) مليون دينار

والحد الاعلى (28.4) مليون دينار وان هذه الايرادات يمكن زيادتها من خلال تطوير العمل بتوفير اجهزة ومعدات جديدة عن طريق الحصول على قروض مصرفية تسهم في تطوير القدرات لتلك المختبرات .

ثانيا-التوصيات:-

يمكن أن يخرج البحث بعد مناقشته وتحليله لواقع المختبرات الطبيةالاهلية باهمية ان يكون لوزارة الصحة العراقية دور في تبني ستراتيجية لدعم وتطوير المختبرات الطبية الاهلية من خلال دراسة حاجتها الى الاجهزة والمعدات المتطورة والعمل على توفيرها , من خلال الدعم الذي توفره المصارف المحلية مع اشتراك الاتحادات ذات العلاقة ولتطوير عمل المختبر يرى الباحث انه من الضروري اعتماد التوصيات التالية :

1- ان يكون للمصارف الحكومية وغير الحكومية دور في توفير قروض مصرفية ميسرة تراوح بين عشرة ملايين دينار وخمسين مليون دينار لشراء الاجهزة و المعدات الطبية الحديثة والتي تحتاج اليها تلك المختبرات .

2- أهمية تبني وزارة الصحة العراقية دور واضح وفعال من خلال توفير الدعم للمختبرات الاهلية وتوفير ماتحتاجه تلك المختبرات وبلامكانيات المتوفرة والذي من شانه ان يعمل على تطوير مستوى الخدمة الطبية المقدمة .

3- ابراز وتوضيح دور واهمية العمل المختبري بما يوفره من طرق تشخيص للامراض من خلال توفير دراسات وتقارير علمية عن المختبرات الطبية واسلوب عملها ومدى الحاجة اليها .

4- توضيح مدى امتلاك اصحاب المختبرات الطبية الاهلية الى معايير الائتمان والتي توفر عنصر الثقة للمصارف عند منح القروض المصرفية لاصحاب تلك المختبرات .

5- ضرورة ايلاء اهمية للمختبرات الطبية وتطوير اداء العمل فيها لاعتبارها ذات اهمية في توفير الوقت و الجهد للطبيب في تشخيص انواع الامراض المختلفة وانها تمثل الركيزة الاساسية في مجال الكشف عن الامراض.

6- دعوة الى عمل بحوث مماثلة تشمل جوانب اخرى من جوانب الرعاية الصحية لكون القطاع الصحي في العراق ذا اهمية كبيرة في توفير خدمة صحية للمواطنين , وان هذا القطاع يحتاج الى دعم مادي من اجل امكانية زيادة كفاءة العمل من خلال توفير قروض مصرفية .

المصادر

اولا":الكتب العربية

1. ابو حمد وقدوري، رضا صاحب،فائق مشعل، "إدارة المصارف"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2003.
2. الخطيب، سمير، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – منهج عملي وتطبيقي عملي"، منشأة المعارف الاسكندرية، 2005 .
3. الدسوقي، ايهاب، "النقود والبنوك والبورصة"، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2009
4. رشيد، عبد المعطي رضا، جودة، محفوظ أحمد، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، 1999.
5. الزبيدي، حمزة محمود، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002 .
6. الزبيدي، حمزة محمود، "إدارة المصارف(ستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)"، مؤسسة الوراق، 2000 .
7. الزيدانين، جميل سالم، "اساسيات في الجهاز المالي – المنظور العلمي"، دار وائل للنشر، 1999
8. سالم، شاهين عكاب، "المخاطر المالية"، الطبعة الأولى، دار المورد للطباعة والنشر والتوزيع، 2010 .
9. سعيد، عبد السلام لفتة، "الائتمان المصرفي"، مكتبة ضاد للطباعة، العراق، بغداد، 2000.
10. سعيد، عبد السلام لفتة، "خصوصية العمل المصرفي"، مكتبة ضاد للطباعة، العراق، بغداد، 2011 .
11. الشماع، خليل محمد حسن، "الإدارة المالية"، جامعة بغداد، الطبعة الرابعة، 1992.
12. الشمري، صادق راشد، "إدارة المصارف"، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2008.
13. الشواربي، عبد الحميد محمد، "إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية : منظومة اصلاح مصرفي بين النظرية والتطبيق من خلال رؤية فلسفية ومنهجية ونوعية"، المكتب الجامعي الحديث، 2007.
14. عبد الحميد، عبد المطلب، "البنوك الشاملة : عملياتها وادارتها"، الدار الجامعية، 2008 .
15. عبد الله، خالد امين، الطراد، اسماعيل ابراهيم، "إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية"، دار وائل للنشر، 2006 .
16. عقل، مفلح محمد، "وجهات نظر مصرفية-الجزء الثاني"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.
17. العلاق، بشير عباس، "إدارة المصارف : مدخل وظيفي"، جامعة التحدي، 1998.
18. مطر، محمد، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمائي"، دار وائل للنشر، الاردن، 2003.
19. هندي، منير ابراهيم، "إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات الجزء الأول : التوريق"، منشأة المعارف الاسكندرية، طبعة أولى منقحة، 2006.

ثانيا- الرسائل والاطاريح الجامعية :

1. حسن، هيثم سامي، "إدارة المخاطرة الائتمانية ودورها في الحد من تعثر القروض المصرفية"، دراسة حالة في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، بحث مقدم إلى مجلس الكلية التقنية الادارية، بغداد، لنيل درجة الدبلوم العالي التقني في التقنيات المالية والمحاسبية، 2011 .
2. سعيد، عبد السلام لفتة، "المخاطرة الائتمانية وأثرها في سياسة الاقراض : دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1996.
3. الشنباري، رامي هاشم، "التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائمتاني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، جامعة العالم الاميركية في فلسطين، 2006.
4. شيخ عثمان، عمر محمد فهد "إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية : دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة"، اطروحة دكتوراه، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، 2009.

5. علي، ازهار حسن، "الائتمان المصرفي بين تحديات المخاطر وسبل المعالجة : دراسة تحليلية للمصارف التجارية الخاصة في العراق"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005.

ثالثا- Books

1. Hemple, George H. & Coleman, AlarB. & Simonson, Donald G. Bank management : Text and cases, Fourth ed, N.Y, John Wiely, , 1999.

2. Jessup, Paul F. Modern, "Bank Manangement West publishing", Co.2000, Minnesota, USA.

3. Mishkin & Eakins, Frederics., Stanley G., "financial markets and Institutions", third Edition, Addison Wesley, 2000

4. Rejda, George E., "Principles of Risk Mangement and Insurance", tenth Edition, Pearson Addison Wesley, 2008.

5. Rose, Peter S, "Commerical Bank Management", International Edition, McGraw Hill Companies, 2002.

6. Rose, Peters, "Bank Management and financial Services", 6th ed, McGraw-Hill. Co. 2005 USA.

7. Sinkey, J., "Commerical Bankfinancial Management, In the Financial, Services Industry" University of Georgia, Athens, Prentic Hall, 1998.

رابعا- Internet Source

8. http//www.arabslab.com

9. http//www.alaseka.ahlamantada.com

10. http//www.collegs.ksu.edu.sa

11. ,http//www.dha.gov.ae

ملحق رقم (1)

قائمة فحص عينة البحث

عزيزي صاحب مختبر

نقوم بدراسة لدعم المختبرات الطبية و تطويرها و ذلك من خلال توفير القروض المصرفية الميسرة و هي دراسة للحصول على درجة الدبلوم العالي في ادارة المستشفيات في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد لذلك نرجو الاجابة على استفساراتنا بدقتكم المعهودة لنتمكن من الوصول الى النتائج الطيبة .

مع تقديرنا و احترامنا

أولا": معلومات عامة

اسم المختبر:

طبيعة المختبر: منفرد ☐ شراكة ☐

موقع المختبر:

سنة تأسيس المختبر:

عدد العاملين في المختبر باستثناء صاحب المختبر:

- هل ترغب في الحصول على قرض من المصرف : نعم ☐ لا ☐

اذا كنت ترغب في الحصول على قرض من المصرف كم المبلغ المقترح للقرض:

الغرض من القرض :

شراء اجهزة ☐ شراء اثاث ☐ ترميم المختبر ☐ شراء مواد ☐ تسديد ديون ☐

كيف تفضل ان تسدد القرض الممنوح: دفعة واحدة ☐ اقساط سنوية ☐ نصف سنوي ☐

ثانيا":الشخصية (character) : معلومات عن صاحب المختبر

العمر: الجنس: مدة الخدمة (الخبرة العلمية)في العمل المختبري:

التحصيل العلمي : الاختصاص:

- هل تم الاقتراض من مصرف سابقاً: نعم ☐ لا ☐

- اذا ما تم منحك قرضا"مصرفيا"هل تتوقع سداده في مواعيده المحددة : نعم ☐ لا ☐

- هل هنالك معوقات لسداد القرض اذا ماتم منحك اياه من المصرف: نعم ☐ لا ☐

ثالثا": رأس المال:(capital)

مبنى المختبر: ملك ☐ ايجار ☐

القيمة التقديرية لمجمل ممتلكات المختبر من وجهة نظر صاحب المختبر:

مساحة المختبر الكلية :

اقسام المختبر :

الاجهزة المتوفرة في المختبر:

ت	اسم الجهاز	السعر التقريبي	سعر الجهاز الجديد
مجموع			

الاثاث المتوفر:

ت	نوع الاثاث	السعر التقريبي	سعر الاثاث الجديد
مجموع			

رابعا":القدرة:(capacity)

الايرادات

ت	اسم التحليل	العدد الشهري	سعر التحليل الواحد	اجمالي الدخل
	المجموع			

المصروفات

ت	اسم المصروف	الانفاق الشهري
1	الايجار	
2	الرواتب	
3	المواد الاولية	
4	مصروفات اخرى	
5	مصروفات الصيانة	
6	االاندثار السنوي للاجهزة	
7	الاندثار السنوي للاثاث	
	المجموع	

خامسا": الضمان :(collateral) و الظروف(condition)

هل تفضل ان تكون الضمانات المقدمة من قبلك للحصول على قرض مصرفي (يمكن اختيار اكثر من بديل)

1.ارض او عقار 2.اوراق مالية (اسهم او سندات)

3.اجهزة او معدات المختبر 4.كفيل شخصي ضامن

الظروف(condition)

هل الظروف الاقتصادية مؤاتية لزيادة اعمال المختبر: نعم لا

هل يتأثر عمل المختبر بالظروف الموسمية : نعم لا

هل تتوقع زيادة اعمال المختبر في المستقبل القريب : نعم لا

هل المختبر بحاجة الى اجهزة جديدة : نعم لا

هل اضافة اجهزة جديدة تحسن من عمل المختبر: نعم لا

هل لظروف الدولة تأثير على المختبر و عمله: نعم لا